

# نصوص حول البيروقراطية

تأليف: ليون تروتسكي وآخرون  
ترجمة: رفيق سامر  
دار الطليعة - بيروت  
الرقن والإعداد الإلكتروني: جريدة المناضل - ة



## تقديم

إن إحدى أخطر المسائل التي تواجه الذين ينتسبون إلى الماركسية هي مسألة طبيعة الاتحاد السوفياتي الاجتماعية، أي الطبيعة الطبقيّة للسلطة القائمة فيه. طبعاً ليس الأمر موضوع نقاش بين أرباب الفكر البورجوازي: بالنسبة لهؤلاء، المسألة بسيطة ومحسومة. فالإتحاد السوفياتي «دولة شيوعية» كما يقولون.

أمّا بالنسبة لأرباب الحكم القائم في الإتحاد السوفياتي وأنصاره فليست المسألة بأكثر تعقيداً: إن الإتحاد السوفياتي في نظر هؤلاء الآخرين «دولة اشتراكية».

بيد أن هذه الأجوبة الجاهزة التي لا تستند إلى تحليل علمي بقدر ما تستند إلى عداوة أو ولاء مسبقين، لا يمكنها أن ترضي جمهور الماركسيين الذين لا يرون في الإتحاد السوفياتي بوضعه الراهن تجسيدا نموذجيا للهدف الاشتراكي ولا يكتفون بالأجوبة الجاهزة، بل يسعون وراء التحديد العلمي-الماركسي لطبيعة الدولة السوفياتية الذي يسمح بفهم سياساتها وصياغة موقفهم منها.

بين هؤلاء، أي الماركسيين المستقلين عن السلطة القائمة في الإتحاد السوفياتي، يدور منذ ولادة تلك الدولة، إثر ثورة أكتوبر 1917، نقاش من أعقد النقاشات التي عرفها تاريخ الماركسية. وقد كان النقاش في البدء محصوراً، لكنه توسع عندما حلت الديكتاتورية البيروقراطية الستالينية محل الديكتاتورية العمالية الثورية التي شهدتها أولى سنوات الدولة السوفياتية. مذاك انقسم المعارضون الماركسيون للحكم القائم في موسكو إلى فئتين: إحداهما تعتبر أن الدولة السوفياتية دولة بورجوازية في جوهرها مع ما يستتبع ذلك من وصف لسياساتها الخارجية بالإمبريالية وهلم جرا. وفئة ثانية وضع ليون تروتسكي أسس نظريتها، تعتبر أن الانحطاط البيروقراطي للسلطة القائمة في الإتحاد السوفياتي لم يبدل من الطبيعة الطبقيّة البروليتارية للدولة السوفياتية.

وبالطبع فقد أفضى كل تحليل إلى موقف يتعارض تعارضاً كاملاً مع الموقف الناجم عن التحليل الآخر. فبينما رأت الفئة الأولى في الإتحاد السوفياتي عدواً طبقياً وضعته على قدم من المساواة مع الدول الإمبريالية، أصر تروتسكي على ضرورة الدفاع عن الإتحاد السوفياتي في وجه البورجوازية العالمية دون أن يعني ذلك بالتأكيد دعم حكام الكريملين، بل مع النضال الدؤوب في سبيل الإطاحة بالحكم البيروقراطي عن طريق بعث المجالس العمالية والعودة إلى الديموقراطية البروليتارية الحقيقية.

منذ أن صاغ تروتسكي نظريته لم يحدث أي تطور نوعي في الإتحاد السوفياتي يقتضي تعديلها في الأساس، لا بل عززت التطورات في كل المجالات (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) تحليل تروتسكي من حيث توكيدها للعديد من توقعاته الجوهرية. وبتحديد أكثر، فإن تطور الإتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين جاء مليئاً بالأحداث السياسية والاقتصادية التي كانت بمثابة دعائم لما استشهد تروتسكي بسبب جهره به. ولم يكن المؤتمر العشرون للحزب الحاكم في الإتحاد

السوفيياتي الذي أدان فيه خروتشوف سلفه غير المرحوم ستالين سوى توكيد لصحة ما كافح من أجله تروتسكي طوال السنوات التي عقت وفاة لينين حتى استشهاده على يد أحد عملاء مخابرات ستالين. هذا علما بأن تقرير خروتشوف الشهير الذي أدلى به في ذلك المؤتمر لم يتضمن تحليلا لطبيعة الحكم الستاليني بل تضمن إدانة لشخص ستالين محملا إياه المسؤولية الشخصية عن جميع الفضاعات التي شهدها الاتحاد السوفيياتي في عهده. ولأن التقرير المذكور لم يتضمن أي تحليل، قلنا أنه ما من تطور نوعي حصل في الاتحاد السوفيياتي منذ صياغة تروتسكي لنظريته. فقد أدان خريتشوف شخص ستالين ليتسنى له بالضبط «تغطية» المسؤولية الجماعية التي تقع على البيروقراطية الستالينية التي كان خروتشوف أحد أركانها. ولم يدخل خروتشوف أي تعديل نوعي في بنية الاتحاد السوفيياتي، سواء بنيته السياسية أو بنيته الاجتماعية-الاقتصادية.

هذا ما يدحض بحد ذاته النظرية الخرقاء التي صاغها لاحقا ماوتسي تونغ وأتباعه. فقد رأوا في المؤتمر العشرين انقلابا بوجوازيا على ديكتاتورية البروليتاريا التي كان ستالين ممثلها الفذ في نظرهم وتوصلوا إلى هذا الاستنتاج الفظيع الذي تستند إليه سياسة الصين الشعبية تجاه الاتحاد السوفيياتي والذي صاغه ماو قائلاً:

«إن ما يمارس في الاتحاد السوفيياتي في الوقت الحاضر هو ديكتاتورية البورجوازية، ديكتاتورية البورجوازية الكبيرة، الديكتاتورية من طراز فاشستي ألماني، الديكتاتورية من طراز هتلري». (ماوتسي تونغ في حديث بتاريخ 11 ماي 1963، منشور في كراس «اللينينية أو الإمبريالية الاشتراكية» الصادر عن بكين في أبريل 1970).

طبعا فإن مثل هذا الوصف للاتحاد السوفيياتي هو من جملة الأوصاف التي لا تمت إلى العلم بأي صلة، بل تنطلق بصورة كاملة من دوافع (اجتماعية أو سياسية) مسبقة لدى أصحابها.

إن النصوص التي ننشرها في هذا الكراس تشكل بمجموعها شرحا موجزا لكنه واف للنظرية التروتسكية في طبيعة الاتحاد السوفيياتي وهي نظرية تنسحب بالطبع على سائر الدول ذات الأنظمة الشبيهة بنظام الاتحاد السوفيياتي. أول نص (1966) هو بمثابة مدخل مبسط لتلك النظرية كتبه أحد الأعضاء البارزين في الفرع الفرنسي للأمم المتحدة الرابعة، هو هنري فيبير. أما الثاني والثالث فمن نصوص تروتسكي الأساسية حول موضوع هذا الكتيب: النص الثاني (1933) هو وثيقة ذات قيمة برنامجية شرح فيها تروتسكي لأول مرة نظريته المتكاملة حول طبيعة الاتحاد السوفيياتي واستنتج منها ضرورة بناء أممية جديدة، رابعة، بعد أن انحطت الثالثة على غرار الدولة السوفيياتية (جدير بالذكر أن ستالين حل الأممية الثالثة بعد عشر سنوات على المقال الذي نحن بصدده، أي سنة 1943). وفي النص الثالث (1939)، يدحض تروتسكي أطروحات الذين يصفون الاتحاد السوفيياتي بالإمبريالية بحيث يتأكد القارئ المعاصر من أن المنادين بنظرية «الإمبريالية السوفيياتية» لم يبتكروا شيئا بل سبقهم آخرون على تلك الدرب وقد تصدى لهم تروتسكي. أما

النص الرابع فهو جزء من وثيقة بالغة الأهمية أقرها المؤتمر العالمي الخامس للأمم المتحدة الرابعة المنعقد في عام 1957. وقد تناولت الوثيقة التطورات الحديثة للاتحاد السوفياتي والدول التي في فلكه وتضمنت في الجزء الذي ننشره في هذا الكتيب، برنامجا عصريا للنضال ضد البيروقراطية مبنيا على تصور ماركسي ثوري للمجتمع غير الرأسمالي.

وأخيرا فلا يسعنا سوى أن ننصح القارئ بأن يستكمل قراءة هذا الكتيب بقراءته كتاب «الثورة المعذورة» لليون تروتسكي نفسه.

غسان ماجد

# في الستالينية والبيروقراطية

-هنري فيبير-

-1-

## ميلول الحركة العمالية إلى التبرط

«نحن لا نستغني عن الموظفين في الرأسمالية وفي ظل سيادة البورجوازية. فالرأسمالية تضطهد البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة. وفي الرأسمالية تكون الديموقراطية مقيدة، مضغوطة، بتراء، يشوهها المحيط الذي تخلقه عبودية العمل المأجور وفاقاة الجماهير وبؤسها. ولهذا السبب، وما من سبب آخر، يفسد الموظفون منظماتنا السياسية والنقابية (أو بالأصح يظهرن ميلا إلى الفساد) من جراء المحيط الرأسمالي ويظهرون الميل إلى التحول إلى بيروقراطيين أي إلى أشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير ويقفون فوقها، هذا هو جوهر البيروقراطية. وما لم تصدر أملاك الرأسماليين، ما لم تسقط البورجوازية، يظل حتما شيء من «التبرط» عند موظفي البروليتاريا أنفسهم»<sup>1</sup>.

(لينين - الدولة والثورة)

## 1- لا حركة عمالية مستقلة بدون متفرغين متخصصين

يتميز الصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي بكونه لا يضع وجها لوجه طبقات اجتماعية لها امتيازات بصفات مختلفة (مثلا العامة والأشراف في روما القديمة، والبرجوازية والأرستقراطية في المجتمع الإقطاعي)، بل طبقة سائدة كليا (اقتصاديا وسياسيا وأيديولوجيا)، هي البورجوازية، وطبقة مسودة كليا، هي البروليتاريا. وتظهر نتائج السيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة حتى في طرق نضال هذه الأخيرة ضد الوضع القائم: فمن المستحيل عمليا أن يصبح المناضلون العمال قادة فعالين مع بقائهم يعيشون يوميا وضعهم كبروليتاريين.

وتقتضي ممارسة الوظائف القيادية في صراع الطبقات أوقات فراغ ومملكة نظرية تتماشى بصعوبة مع الوجود اليومي المنهك في المصنع. وقد اضطرت الطبقة العاملة، المتوخية تأمين فعالية منظماتها، إلى أن تبكر كثيرا في إسناد مهمة حصرية إلى أفضل مناضليها، تتمثل في دفع نضالها وتأطيرها. إن قيادة الصراع الطبقي أصبحت إلى حد كبير نشاطا متخصصا يتطلب اختصاصيين. وكان نمو الحركة العمالية بحد ذاته يقتضي أن يتكون داخل المنظمات العمالية جسم

1 - التشديدات في المقاطع المستشهد بها من لينين من وضع لينين نفسه.

من المناضلين المحترفين، «جهاز من موظفي البروليتاريا»، ذوي الخبرة بمشاكل صراع الطبقات والقادرين بالتالي على الوصول بهذا الصراع إلى نهاية ظافرة.

## 2- الاحتراف النضالي والترقي الاجتماعي

ان يصبح مناضل عمالي متفرغا للحزب، أو للنقابة، يمثل موضوعيا بالنسبة له ترقيا اجتماعيا لا جدال فيه: فهو إذ «يترك الانتاج» يستبدل العمل الشاق، وعدم الاستقرار في العمل، وتعسف رب العمل، بنشاط أغنى وأكثر اعتبارا بما لا يقاس. صحيح أن جهاز الحزب يتعرض لمخاطر القمع البرجوازي، ولكن في دولة ديموقراطية، إذا استثنينا فترات الصراعات الطبقيّة المكثفة، فإن الحركة العمالية المعترف بها والمحمية دستوريا لا تتعرض للاضطهاد. إن الوصول إلى مركز المتفرغ في إطار الديموقراطية البرجوازية يمثل بالنسبة لكل مناضل عمالي انعتاقا فرديا حقيقيا. وهذا دافع هام من دوافع تعلق معظم المناضلين المحترفين تعلقا شديدا بوضعهم، وهو أيضا من دوافع التحفظ الذي يبدو أنه حيال عودتهم المحتملة إلى الإنتاج.

## 3- الميول إلى التبرط

إن وجود جسم من المناضلين المحترفين، هذا الوجود الذي لا بد منه داخل الحركة العمالية العالمية، يشتمل على مخاطر أكيدة. فمن المشروع التخوف من أن ينفصل العمال السابقون شيئا فشيئا عن الجماهير وأن يتصرفوا لا بوصفهم «خدام» مجموع البروليتاريا، بل بشكل رئيسي كـ«خدام» لشرائحها ذات الامتيازات التي يشكلون هم أنفسهم قسما منها (أنظر تطور الاشتراكية-الديموقراطية الألمانية، مثلا).

ولكي نكون أكثر دقة نقول أن وجود جهاز واسع من المتفرغين يعرض التنظيمات العمالية لخطرين مرتبطين الواحد بالآخر ارتباطا وثيقا:

- ففي الدرجة الأولى، وعلى الصعيد التنظيمي، تنطرح مشكلة الديموقراطية الداخلية، فالحزب قد شكل الجهاز بهدف الفعالية. ولكن الوضع الخاص للقاعدة العمالية، يمكن الجهاز من الخروج من الحدود الصارمة لدوره الخاص به: فمن «خدام» للحزب قد يتحول إلى سيد له. يكفي أن لا تتخذ الاحتياطات التنظيمية الكافية، وأن يساهم الجهاز بعض الشيء في ذلك، حتى يمكن التخوف من أن يفلت جهاز الحزب (جزئيا أو كليا) من رقابة الحزب، وأن لا يعود مركز القرارات السياسية الحقيقي خلايا الحزب الممثلة في مؤتمراته وكونفرانساته القومية، وإنما أن يصبح محصورا بالجهاز، وأن تصبح قاعدة الحزب، بالتالي، جمهور مناورة للكوادر القيادية (أنظر الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية والستالينية). إن الميول إلى التبرط (إذا انتصرت) على الصعيد التنظيمي، تصبح مميتة بالنسبة للديموقراطية العمالية.

- وعلى الصعيد السياسي، يمكن للجهاز أن يصبح مركزا لمواقف وتصرفات وتنظيرات خطيرة تماما.

فالبروليتاريا تنتزع من البورجوازية خلال الصراع الطبقي جملة من المكاسب الجزئية التي لا تمس جوهرها سيادة الرأسمال، ولكنها تسمح بتحسين حقيقي لظروف معيشة الشغيلة. ومن جراء ذلك لا يعود للبروليتاريا قيودها وحدها لتخسرهما، وان بقي أمامها عالم تربهه. فهي قد تخسر على وجه الخصوص تعاونياتها وصناديقها المشتركة ونقاباتها وحزبها وصحافتها أي، بكلمة، تنظيماتها الطبقيّة التي تستمد منها قوتها. ويقع على عاتق القيادات العمالية أن تقوم باستمرار خلال الصراع بتقدير المخاطر الكامنة في خطوة إلى الأمام قد تهدد المكتسبات القائمة، وان تتحمل مسؤولياتها. ذلك أن حماية ما تم اكتسابه، والنضال بحزم للاستيلاء على السلطة مع المخاطرة بالهزيمة والقمع المضادين للثورة، هما هدفان متناقضان يفرضان القيام باختيار في حقبات معينة. إن الجهاز يميل على الدوام، بسبب وضعه كتجمع فرعي ضمن الطبقة العاملة له امتيازات، إلى القيام بهذا الإختيار من جانب واحد، وذلك باتجاه محافظ يقوم على إخضاع استلام السلطة من قبل الطبقة العاملة لمستلزمات الدفاع عن المنظمات القائمة (أنظر كيف أن الاشتراكية-الديموقراطية الأوروبية تنكرت عام 1914 لالتزاماتها الطنانية في مؤتمر بال وشتوتغارت وضحت ببرنامجه السياسي في سبيل بقائها كحزب جماهيري شرعي. وانظر أيضا استراتيجية البيروقراطية السوفياتية التي تجعل انتشار الثورة العالمية خاضعا لمتطلبات الدفاع عن الاتحاد السوفياتي).

إن جهاز الحركة العمالية في الغرب هو مرتع مثالي لتفشي النزعة البيروقراطية المحافظة، إن بسبب دوره في صراع الطبقات أو بسبب وضعه المتميز بالنسبة لمجمل البروليتاريا. فالتنظيم يصبح في أعين البيروقراطيين العماليين هدفا في ذاته، لا مجال لتعريض وجوده للخطر بالدخول في أعمال «مغامرة» ستثير حتما بطش الطبقات المالكة. والنهائية المنطقية لنزعة الجهاز المحافظة هذه هي السعي وراء طريقة معينة للاندماج ضمن المجتمع البورجوازي. وينعكس ذلك على الصعيد السياسي بإفراز شكل ما من الاصلاحية (اشتراكية-ديموقراطية أو ستالينية).

#### 4-احتواء الميول إلى التبرط

ليست ميول الحركة العمالية إلى التبرط ميولا لا يمكن مقاومتها. فمن الممكن محاربتها ولجها بالتطبيق البسيط، لكن الصارم، للمبادئ اللينينية في التنظيم: إن الحزب هو منظمة طليعية (لا منظمة جماهيرية) له شروط انتساب صارمة جدا: فهو يضم على أساس سياسي دقيق مناظلي البروليتاريا الأكثر وعيا والأكثر نشاطا، الذين يتلقون علاوة على ذلك تكويننا سياسيا جديا في صفوفه. وهكذا يتقلص إلى الحد الأدنى التفاوت السياسي بين قاعدة كهذه والمتفرغين المتخصصين، وكذلك امكانيات المناورة من قبل الجهاز وميوله إلى الاستسلام لإغراءات الاستقلال

الذاتي. ومن جهة أخرى تؤمن المركزية الديمقراطية، التي تميز النظام الداخلي للحزب، وتؤمن للقاعدة فعليا الحق والوسائل لتحديد التوجه السياسي للحزب وتعيين كوادره القيادية، وعند الحاجة، معارضة خط ما والقيادة التي تتبناه. إن التطبيق الكامل للديموقراطية العمالية داخل حزب طليعي يحد بذاته، إلى أقصى الدرجات، الميول إلى التبقرط.

## 5- الانحطاط البيروقراطي

ينبغي إذا التمييز بين الميول إلى التبقرط -وهي حتمية ولكنها ليست غير قابلة للمقاومة قبل أن تبلغ حدا معيناً- والانحطاط البيروقراطي، الذي يقتضي انتصار الميول إلى التبقرط. يحصل انخراط بيروقراطي لحزب عمالي عندما يفلت جهاز المتبقرط والمحافظ افلاتا كليا من إشراف قاعدته وتقييم سيطرته الخاصة على الحزب، فارضا خطه السياسي وقانونه التنظيمي. ولا يمكن تصور هكذا «انتصار» للجهاز إلا إذا جهد جناح كامل من موظفي الحزب بشكل واع لدفع سيورة التبقرط، عوضا من محاربتها، وأصبح عاملها الفعال ضمن التنظيم.

## 6- ما هي البيروقراطية العمالية

يكثر التنديد ضمن الحركة العمالية بالنزعة البيروقراطية وبالبيروقراطيين. وتفهم النزعة البيروقراطية على أنها انحراف نفسي، على صعيد الطبع الشخصي والأخلاق، يمكن تعداد أعراضه بسهولة: الادعاء، احتقار العمل اليدوي والجماهير الكادحة، الكسل، الميل فائق الحد لتكديس الملفات، والادارة من بعيد، الخ. والبيروقراطي هو الموظف المصاب بالنزعة البيروقراطية والذي تظهر عليه أعراضها الرئيسية. ومثل كل انحراف نفسي، فإن النزعة البيروقراطية المفهومة على هذا النحو تزال بتربية ملائمة وباستبعاد غير الكفوئين.

أما التحليل الماركسي للظاهرة، فهو لا يهتم بالنزعة البيروقراطية وبالبيروقراطيين بقدر ما يهتم بالبيروقراطية. وهو لا يرى في البيروقراطية تجمعا اسميا، مجرد كتلة تضم كل المتفرغين الفاسدين، مثلما تضم مجموعة الهستيريين كل الأفراد المصابين بالهستيريا.

إنه يرى في البيروقراطية العمالية مجموعة فرعية ضمن البروليتاريا تضطلع بقيادة النضالات النقابية والسياسية للطبقة العاملة، مجموعة فرعية نجدها مباشرة، من جراء طبيعة مهماتها بالذات، بين شرائحها ذات الامتيازات. والبيروقراطية العمالية بصفاتها هذه، معرضة للاندماج بسهولة ضمن المجتمع البرجوازي وتميل سياسيا إلى تبني مواقف محافظة، هي التعبير عن تردها في إعادة النظر جذريا بوضع قائم قد تلاءمت هي معه إلى حد كبير.

يبقى علينا أن نقول أن البيروقراطيات العمالية مطبوعة بعمق بتاريخ المنظمات التي تشكل هي أجهزتها. فالبيروقراطيتان الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية تختلفان جوهريا من حيث

أصلهما وكيفيى تكونهما (راجع ما ورد أعلاه بالنسبة لتبقرط الأحزاب الشيوعية الغربية). ولكن ذلك لا يقلل من كونهما تشكلاى مجموعتين سياسيتين لهما طبيعة واحدة، وكلما «تحررت» البيروقراطية الستالينية فى الأحزاب الشيوعية الغربية من تاريخها (انحلال العلاقات مع موسكو، تعدد المراكز) كلما أصبح واقعها السوسولوجى هو الذى يحدد تصرفها.

## تكون البيروقراطية الستالينية

### 1-خطر تبقرط الدولة العمالية

بعد انتصار الثورة الاشتراكية، تنطرح مشكلة تبقرط الحركة العمالية والدولة التي أصبحت مذاك تحت سيطرتها، بحدة جديدة.

يؤدي انتصار الطبقة العاملة السياسي إلى تحطيم جهاز الدولة القديم وتشريك الاقتصاد. بيد أن المجتمع الجديد الذي يرسى هذا الانتصار أسسه «يحمل أثار» النظام السابق: وعلى وجه الخصوص، بما أن كل مجتمع رأسمالي هو مجتمع فقر نسبي، فإن النظام الاجتماعي الجديد المنبثق من الثورة لا يحوز الوفرة الاقتصادية الضرورية لتطبيق مبادئه. إن المجتمع الشيوعي يقتضي تطورا للقوى المنتجة لا يوجد بشكل مسبق في أي مكان عند استلام السلطة. ومن جراء هذا ليس المجتمع الذي يولد من الثورة الاشتراكية إلا مجتمعا انتقاليا نحو الاشتراكية يشتمل على العديد من المخلفات البرجوازية. إن هذه المخلفات، الثانوية على مستوى الإنتاج، هي أساسية على مستوى توزيع الخيرات: فبالنقص في المواد الاستهلاكية لا يسمح بالمباشرة بأسلوب توزيع اشتراكي (لكل حسب حاجته) ويقتضي بالابقاء على المقاييس البرجوازية للمكافأة، هذه المقاييس والتي تكرس عدم التساوي، وتكرس بالتالي وجود امتيازات.

لقد كتب ماركس (في «نقد برنامج غوتا») يقول:

«ولكن هذه العيوب محتومة في الطور الأول من المجتمع الشيوعي، بالشكل الذي يخرج فيه من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير». وأضاف: «فالحق لا يمكن أبدا أن يكون في مستوى أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة التمدن الاجتماعي التي تناسب هذا النظام».

أما لينين، فيؤكد في معرض تعليقه على هذا المقطع:

«فالشيوعية، في طورها الأول، وفي درجتها الأولى، لا يمكن بعد أن تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية، لا يمكن أن تكون خالية تماما من تقاليد الرأسمالية أو رواسبها. ومن هنا هذه الظاهرة التي تستوقف النظر، ظاهرة بقاء «الأفق الضيق للحق البورجوازي» في الشيوعية، خلال طورها الأول. وواضح أن الحق البورجوازي حيال توزيع المنتجات الإستهلاكية يتطلب حتما دولة برجوازية، لأن الحق لا شيء إذا لم يتوفر له جهاز يستطيع الإكراه على مراعاة أحكامه. وينتج عن ذلك أنه لا يبقى الحق البورجوازي وحده قائما في ظل النظام الشيوعي، بل كذلك الدولة البرجوازية بدون البرجوازية!» (الدولة والثورة -1917).

إن دولة ديكتاتورية البروليتاريا هي دولة عمالية بما أنها تدافع عن نظام اجتماعي قائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والهيمنة السياسية للطبقة العاملة. ولكن عليها، من جراء الفقر

النسبي السائد، أن تمارس وظائف مماثلة للوظائف الأساسية للدولة البرجوازية: إذ أنه لا يمكن توزيع المواد الاستهلاكية بصورة متساوية على الشغيلة، حسب حاجاتهم. وعلى الدولة أن تنظم توزيعا غير متساو لهذه المواد، حسب مقاييس التوزيع البرجوازية (كمية العمل المبذول). إن توزيعا غير متساو، كمثل هذا التوزيع يقضي بوجوب امتيازات وحرمانات، وبالتالي وجود جهاز للقسر، وأنه لمن الواضح أن العمال الذين أصبحوا موظفين في دولة عليها حتى بهدف التحويل الاشتراكي للمجتمع، ان تتولى تطبيق توزيع غير متساو للخيرات والإبقاء على عدم التساوي الاجتماعي بواسطة القسر، العمال هؤلاء معرضون جديا لخطر التبقرط والانفصال عن الجماهير التي انتدبتهم.

كان لينين يدعو لتدارك هذا الاحتمال على الوجه التالي:

«إن العمال، إذ يستولون على السلطة السياسية، سيكسرون الجهاز البيروقراطي القديم، يحطمونه حتى الأساس، ولا يتركون منه حجرا على حجر وسيستعرضون عنه بجهاز جديد يتألف من العمال والمستخدمين أنفسهم، الذين ستتخذ على الفور، لمنعهم من التحول إلى بيروقراطيين، الإجراءات التي درسها ماركس وانجلز بعناية: (1) ليس فقط انتخابهم بل أيضا إمكانية عزلهم في كل وقت، (2) رواتب لا تزيد على أجرة العامل، (3) اتخاذ تدابير للانتقال فورا إلى قيام الجميع بوظائف المراقبة والإشراف، إلى تحول الجميع إلى «بيروقراطيين» لزمنا، لكيلا يستطيع أحد من جراء ذلك أن يصبح «بيروقراطيا»». (الدولة والثورة).

كان الهدف من هذه الاجراءات حصر التبقرط في إطار دول عمالية مبنية على أنقاض البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما. وكان لينين مقتنعا، ككل البلاشفة، بالطابع الوشيك للثورة البروليتارية في أوروبا الغربية. والطبقة العاملة الأوروبية بمجملها، الطبقة الأكثر عددا والأكثر وعيا ضمن البروليتاريا العالمية، هي التي كانت في نظره ستمارس ديكتاتوريتها بواسطة السوفياتات وسيكون بمقدورها أن تمنع تكوّن بيروقراطية دولة من جديد وأن تمنع استقلالها الذاتي المتزايد.

لم يتصور لينين أبدا انعزال الثورة في روسيا شبه الاقطاعية، المتأخرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كوضع قد يطول. وانعزال الثورة هذا، في السياق العام لتراجع الحركة العمالية على الصعيد الدولي، كان يقلص إلى حد كبير من امكانية تطبيق «الاجراءات التي درسها ماركس وانجلز بعناية» وكان يضاعف من أخطار تبقرط الدولة العمالية الجديدة.

إن البروليتاريا الروسية الضعيفة عدديا، والتي عانت الكثير من سنوات النضال الثوري والتي يسحقها الوزن الخاص الهائل للفلاحين، والتي قدمت تضحيات مادية فائقة وثبط عزيمتها فشل الثورة في الغرب، إن هذه البروليتاريا قد عرفت انهاكا تدريجيا لطاقتها والقتالية والحماسية، وبالتالي، تضاوًا متزايدا للاهتمام والنشاط السياسيين. وشجع خمول الجماهير المتزايد وانتهاك

الديموقراطية البروليتارية، شجعا ممارسة السلطة السياسية من قبل موظفي الحزب والدولة بصورة أكثر فأكثر حصرا.

وعرف جهاز الحزب البلشفي، الذي اندمج إلى حد كبير بجهاز الدولة، نمووا فائقا، بسبب وظائفه الجديدة كحزب حاكم: أي رفع البلاد من الخراب، وإدارة اقتصادها ومؤسساتها الجديدة، وإدارة روسيا على كل المستويات.

## 2- تبقرط الحزب الشيوعي والدولة السوفياتية

أخذ يجري ضمن الحزب نفسه، إنطلاقا من العشرينات، تمايز واضح بين أعضاء الجهاز الذين يمارسون وظائف في ادارة الاقتصاد والدولة، وقاعدة الحزب. وأخذ العمال القدامى الذين أصبحوا موظفين في الدولة السوفياتية أو الحزب الحاكم ينفصلون عن الجماهير وينطبعون بعقلية إداريين ومدراء ضيقة، تهمهم قبل أي شيء الفعالية التقنية، وقد تعبوا من المناقشات الدائمة التي تخص الحزب دوريا، وأصبحوا معادين للمشاريع المجددة ولكل مشروع جريء يقضي بالابتعاد عن الروتين والدروب المطروقة. وأخذ جهاز الحزب والدولة، الذي كان يضم منذ ذلك الحين مئات الآلاف من الموظفين الذين يتلقون راتبا، أخذ يميل إلى أن يتنظم كمجموعة اجتماعية متميزة، تقوم وحدتها على الوظيفة المشتركة وتبدي أفكارا وطموحات وأحاسيس خاصة بها، لا بل مصالح خاصة يتزايد تبلورها يوما بعد يوم، وتلك هي الطامة الكبرى. وتشكلت شريحة جديدة من القياديين ضمن الجهاز وجعلت من نفسها، بصورة مبهمة، المعبر السياسي عنه. إن «الأبارتشيك» (الاداريون ورجال الجهاز) يميلون فعلا إلى التفكير بأن الاشتراكي هو مسألة ذات طابع محض إداري وقومي، ويتمنون، بهذا الحد أو ذاك من الابهام، التحرر من المبادئ القديمة ومن رقابة الجماهير. ولم يعد الذين «يصعدون» ضمن الجهاز أولئك المنظرون اللامعون والخطباء الشعبويين والقادة العماليون الجماهيريون الذين كان الحزب البلشفي قد وضعهم في قيادته خلال نضاله للاستيلاء على السلطة (لينين، تروتسكي، زينوفيف، كامنيف، بوخارين، بريوبراجنسكي، سميلغا، تومسكي الخ..)، وإنما رجال ماهرون فعالون، منظمون صبورون وكتومون، رجال مكاتب وجهاز، حذرون وعنيدون، واعون لأهميتهم.. رجال نظام: (ستالين، كاغانوفيتش، مولوتوف، جدانوف، ياغودا، اوردجوكينيدزه...)

(راجع كتاب بيار برويه: تاريخ الحزب البلشفي، فترة 1923-1924).

وكانت قمة الجهاز، الموجودة في المكتب السياسي، تساهم بصورة حاسمة في هذا التنظيم التدريجي لموظفي الحزب والدولة في مجموعة اجتماعية متميزة منسجمة. وكان في حوزتها، للقيام بذلك، سلطة هائلة: فأمين سر اللجنة المركزية (أي ستالين منذ عام 1922) الذي يشرف على «مكتب التعيينات»، كان هو الذي ينقل ويعين الموظفين في الدرجات العليا، و«يوصي» في الدرجات الدنيا، ويقوم من خلال ذلك باصطفاء سياسي فعال. وتم نقل حقيقي للسلطة في الوقت نفسه

ضمن الحزب الشيوعي على كل المستويات. فانتقلت السلطة السياسية الحقيقية من المؤتمر والكونفرانسات القومية إلى اللجان، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة، ومن اللجان إلى أمناء سرها الدائمين. وأدى استمرار نظام التعيينات وتفاقمه إلى جعل أمناء السر مسؤولين ليس أمام القاعدة وإنما تجاه رؤسائهم التسلسليين في الجهاز. وتشكل تراتب حقيقي للموظفين، أصبح شهرا بعد شهراً أكثر استقلالاً عن الحزب. وتشكلت مذاك فصاعداً فوق أعضاء الحزب الشيوعي العاديين شريحة عليا، من «رجال الجهاز»، الذين يفتحون السبيل إلى كل المناصب المسؤولة، وغير الخاضعين لإشراف القاعدة، والذين يعاقبون ويكافئون، الخ.

إن «فوج لينين» (تم إدخال 100 ألف عضو، دون تكوين سياسي، إلى الحزب بدءاً من عام 1924) سيعطي هذا الجهاز جمهور المناورة الذي يلزمه لبسط سيطرته بصورة تامة على الحزب والدولة.

### 3-البلاشفة في مواجهة التبرط

إنه مما لا ينكر، بصورة عامة، أن البلاشفة قد قللوا كثيراً من تقدير خطر تبرط الحزب والدولة السوفياتية. بيد أنهم جميعاً فهموا في النهاية خطورة المشكلة، ولكن ليس في آن واحد وبصورة عامة بعد فوات الأوان. فمن المعروف جيداً أن لينين كان يبدي، في آخر فترة من حياته، قلقاً كبيراً من صعود الجهاز والنزعة البيروقراطية. وكان يصف الدولة السوفياتية بأنها «دولة عمالية مشوهة بيروقراطياً» ويدعو لضرورة الاستقلال النقابي تجاه هذه الدولة، حتى يكون بوسع الطبقة العاملة الدفاع عن نفسها ضد البيروقراطيين. وقد فهم لينين، بهذا القدر أو ذاك من الإبهام، قبل وفاته ببضعة أشهر، أن النضال ضد تقدم التبرط يمر بإزاحة ستالين. هذا هو معنى مقاله الأخير «من الأفضل أقل، شرط أن يكون أحسن»، ومعنى «وصيته». ولم يدخل تروتسكي، الذي أعطى أصح تحليل لظاهرة التبرط، والذي حاربها بالصورة الأكثر عزمًا، لم يدخل المعركة إلا متأخراً، وبعد أن فات الأوان لقلب الاتجاه. وأحس زينوفييف وكامنيف بالخطر انطلاقاً من عام 1926، وتحالفاً مع المعارضة اليسارية «التروتسكية» في جبهة المعارضة الموحدة. وكذلك قام بوخارين، حليف ستالين الرئيسي وملهم سياسته حتى عام 1929، بفضح الديكتاتورية البيروقراطية ما أن أزيح عن السلطة.

وأخيراً سنح لقدماء البلاشفة جميعاً الوقت الكافي للتأمل بالهاوية التي أغرقت الديكتاتورية البيروقراطية فيها ثورة أكتوبر خلال تطهيرات 1936 الكبرى ومحاكمات موسكو. ولكنهم كانوا حينذاك في قفص الإتهام، وقد غدوا عاجزين منذ زمن طويل، ومصيرهم الإبادة.

ولأن البلاشفة لم يفهموا قبل فوات الأوان طبيعة الظاهرة البيروقراطية فقد حاربوها محاربة سيئة (أو لم يحاربوها على الإطلاق) وكانوا في النهاية ضحاياها.

#### 4-الانحطاط البيروقراطي للحزب الشيوعي السوفياتي وللدولة السوفياتية

كان وضع روسيا السوفياتية الموضوعي، في إطار انحسار الثورة العالمية المؤقت في سنوات 1923-1924، يجعل التبقرط الجزئي للحزب والدولة العمالية أمرا محتوما في كل حال.

لم يكن بالإمكان أن تزدهر الديموقراطية البروليتارية والتنظيم السوفياتي في بلد منعزل، فكيف بهما في بلد شبه إقطاعي فوق ذلك. إن اندماج الثورة الأوروبية، والثورة الألمانية بالدرجة الأولى، مع الثورة الروسية كان وحده الذي بوسعه أن يعطي لديكتاتورية البروليتاريا الأساس المادي والاجتماعي الضروري لكي تعمل الديموقراطية السوفياتية.

ولكنه كان يمكن حصر هذا التبقرط ضمن حدود يمكن الإشراف عليها، إلى حين قلب الوضع الموضوعي الذي لم يكن طبعا غير قابل للتغيير.

لم تكن نهاية مد 1917-1923 الثوري تعني على الإطلاق هزيمة عميقة وطويلة الأمد للحركة العمالية العالمية. منذ 1925-1926، في إنكلترا والصين، ومنذ عام 1930 في ألمانيا واسبانيا، كان بوسع الطبقة العاملة استغلال أزمات المجتمع البرجوازي والاستيلاء على السلطة. وفي حالات عديدة، كانت القيادة البيروقراطية الستالينية هي التي تسبب في الدرجة الأولى بالهزيمة، بفرضها سياسة مغرقة في الانتهازية مبنية على نظريتها حول «الاشتراكية في بلد واحد».

فإذا حدث انحطاط بيروقراطي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وللدولة السوفياتية، وإذا لم يمكن حصر الميول إلى التبقرط ضمن حدود معينة، فذلك لأن تكتلا في قيادة الحزب يقوده ستالين ويسانده الجهاز الذي يعبر هذا التكتل سياسيا عن طموحاته، جعل من نفسه العامل الفعال في عملية التبقرط، محررا البيروقراطية من رقابة الطليعة البروليتارية ومحولا الحزب إلى قاعدة مطيعة للمكاتب.

ومذ أصبحت البيروقراطية مطلقة السلطة، ولم تعد مسؤولة إلاّ تجاه نفسها، فإنها منحت نفسها امتيازات استهلاكية هامة، في ذلك الوقت من الفاقة القصوى. وكان فسادها يزداد بقدر ما تزداد سلطتها. وأخذت تعي أكثر فأكثر وجودها كمجموعة اجتماعية متميزة لها مصالح خاصة تدافع عنها ضمن المجتمع السوفياتي ضد المجموعات الإجتماعية الأخرى، وبالأخص في فترة أولى، ضد البروليتاريا التي انتزعت البيروقراطية سلطتها السياسية، والتي تعارض امتيازات البيروقراطية.

إن انتصار البيروقراطية السوفياتية يشكل أوضح تعبير عن انحسار الثورة على الصعيد العالمي الذي بدأ في عام 1923. لقد جاء هذا الانحسار في إطار رأسمالية عالمية قد أثر فيها بعمق منذ ذلك الوقت أفول النظام الرأسمالي. وكانت ضراوة التناقضات بين الامبرياليين، والقوة النسبية للحركة العمالية على المستوى العالمي، وضالة بقايا الطبقات المالكة القديمة، أو ما يمكن أن يشكل

نواة برجوازية جديدة في الاتحاد السوفياتي ذاته، لا تسمح لانحسار الثورة هذا بإعادة الرأسمالية إلى السلطة. فلم يؤثر انتصار البيروقراطية السوفياتية، وهو ثورة مضادة سياسية حقيقية، لم يؤثر بعمق إلا في ميدان البناء الفوقي. أما أسلوب الإنتاج الاشتراكي، أو البناء التحتي الذي أنتجته ثورة أكتوبر فأبقى وجرى تعزيزه. إن انتصار الثورة المضادة السياسية فوق الأسس الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الثورة يسمح بوصف الدولة السوفياتية -عبر تفصيل قول لينين- بأنها دولة عمالية منحطة بيروقراطيا. إن الثورة المضادة، مثلها مثل ترميدور الثورة الفرنسية، لم تكن ثورة مضادة اجتماعية بل كانت سياسية على وجه الحصر.

### -3- طبيعة البيروقراطية السوفياتية

#### 1- ليست البيروقراطية طبقة اجتماعية

إن البيروقراطية السوفياتية مثلها مثل أية بيروقراطية أخرى لا تشكل طبقة اجتماعية. فوحدتها لا تستند إلى دورها في الإنتاج وعلاقتها بوسائل الإنتاج، وإنما إلى وظيفتها الإدارية التي تستمد منها امتيازاتها دون القيام بعمل منتج مباشرة. إنها تأمر، وتحكم، وتدير، وتوزع، ولكن لا تخلق (بعكس كل طبقة مهيمنة) أساسا اجتماعيا لسيطرتها «بشكل شروط خاصة للملكية». وهي إنما تتزايد وتتجدد بفضل تراتب إداري. وتأتي امتيازاتها من استغلال الدولة لا من علاقات إنتاج محددة. إنها تجاوزات يجعلها ممكنة وضع مؤقت، ولكنها ليست واردة إطلاقا في منطق النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامته ثورة أكتوبر - لا بل العكس هو الصحيح. بصفتها هذه، فإن هذه الامتيازات البيروقراطية، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظيفة التي يشغلها البيروقراطي، تزول مع زوال ممارسة هذه الوظيفة. ولا يوجد انتقال وراثي للحق في استغلال الدولة.

إن ديكتاتورية البروليتاريا تقوم على أساس علاقات إنتاج أرستها الثورة البروليتارية. إنها تدافع بطريقتها الخاصة عن ملكية الدولة، منبع سلطتها ومداخيلها. وفي هذا الجانب لنشاطها، تبقى البيروقراطية الحاكمة أداة ديكتاتورية البروليتاريا.

#### 2- الطابع البونابرتي للسلطة البيروقراطية

بصورة عامة، لا تسبح بيروقراطية الدولة في الأجواء. إنها في خدمة طبقة معينة -الطبقة المسيطرة- طبقة تحوز وسائل عديدة للضغط والاشراف على جهازها الحكومي والإداري. بيد أنه قد يحصل أن ترتفع بيروقراطية الدولة فوق الطبقات، وتنصب نفسها قوة مستقلة وتقيم مؤقتا

سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة، التي تمارسها بواسطة رجل مؤله كلي القوة، «منقذ الوطن» أو «أب الشعوب الصغير العبقري». (راجع كتاب كارل ماركس: 18 برومير لويس بونابرت):

«في ظل حكم الردة الملكية، وفي ظل لويس فيليب، وفي ظل الجمهورية البرلمانية، كانت البيروقراطية أداة الطبقة المسيطرة، مهما جهدت في أي حال لتصبح قوة مستقلة. ولم يظهر أن الدولة أصبحت مستقلة تماما إلا في عهد بونابرت الثاني. لقد تعززت آلة الدولة في وجه المجتمع البرجوازي إلى حد أنه أصبح يكفيها أن يكون على رأسها زعيم جمعية 10 ديسمبر».

إن وضعاً كهذا ينشأ في حقبات أصبحت فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة إلى حد كبير، ولا يسمح ميزان القوى القائم لأي من هذه الطبقات بفرض سلطتها بصورة مستديمة. إن التوازن النسبي بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة بصورة لا تقبل التوفيق، يخلق وضعاً شديد التفجر «يتطلب» مجيء نظام «سلطة شخصية». إن «منقذ الأمة» (وبفضل أن يكون سيافاً ذا أمجاد، وهو رئيس السلطة التنفيذية) يستند أساساً إلى بيروقراطية الدولة التي يقويها ويؤمن لها أقصى درجة ممكنة من الاستقلالية. وهو، بممارسته تأرجحاً بارعاً، يناور بين المعسكرين، مؤمناً «الحفاظ على النظام»، ومن جراء ذلك، الحفاظ على المصالح الاقتصادية للطبقة المسيطرة.

لا تشكل فكرة البونابرتية في عمل ماركس مجرد مقارنة تاريخية، وإنما تشكل مفهوماً سوسيولوجياً دقيقاً. ويمكن تطبيقها على أي مجتمع طبقي حديث، بما فيه (وعلى وجه التخصيص) المجتمعات الانتقالية نحو الاشتراكية. ففي هذه المجتمعات، كما في المجتمعات البرجوازية، يمكن للهيمنة الاجتماعية للطبقة المسيطرة أن تأخذ أشكالاً سياسية شديدة التنوع، حسب تطور ميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية: وليس الديكتاتورية البونابرتية إلا شكلها الأقل مباشرة والأكثر تضليلاً.

إن البيروقراطية السوفياتية، المنبثقة من البروليتاريا الروسية، والتي كانت بالأصل أداة ديكتاتوريتها الطبقيّة الخاضعة للرقابة، قد استطاعت أن تنصب نفسها قوة «مستقلة» وأن تؤسس ديكتاتوريتها الخاصة على المجتمع وعلى الدولة، وذلك أساسياً من جراء ميزان القوى القائم بين الطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي في سياق انحسار الثورة العالمية. إن ضعف البروليتاريا الروسية المعزولة والتي كانت تواجهها في الداخل القوة النسبية للفلاحين وللبرجوازية الجديدة، وكان يواجهها في الخارج التهديد الدائم بالعدوان الامبريالي، هو ما سمح بتكاثر البيروقراطيين واستقلالهم وانتصارهم.

ولم يكن ممكناً أن تتم ممارسة ديكتاتورية البيروقراطية السوفياتية، وهي جسم من الموظفين شديد التراتب، إلا بالشكل الكلاسيكي للسلطة الشخصية. فكان على السلطة السياسية بأكملها أن تتركز بالتحديد في قمة تراتب أمناء السر. وليست «عبادة شخصية ستالين» إلا نتيجة منطقية فرعية لهذا الشكل من ممارسة الحكم: إن كل بيروقراطية في الحكم تميل بصورة طبيعية

إلى إحاطة قممها البونابرتية بهالة العلم بكل شيء والعصمة من الخطأ، لايجاد أساس في نظر الجماهير تسند إليه شرعية ديكتاتوريتها. ولا يمكن تبرير احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية الا عن طريق جودة قيادتها. ولا يمكن الحفاظ عليه وتعزيزه الا بشرط أن تقوم بين الجماهير والقيادة الأعلى علاقة صوفية وورع بنوي تستفيد منها البيروقراطية بصورة جماعية. إن الطبيعة البونابرتية للديكتاتورية البيروقراطية إنما هي أساس عبادة الشخصية، وليس عبادة الشخصية هي التي «تفسر» كل عيوب النظام.

وأخيرا فإن الطابع البونابرتي للدولة السوفياتية يتأكد على صعيد الوظيفة الموضوعية التي تؤديها: فالدور الموضوعي للبونابرتية هو الحفاظ على النظام القائم باغتصاب الوظيفة السياسية للطبقة المسيطرة، في ظروف تواجه فيها هذه الطبقة مصاعب كبيرة تقف بوجه ممارستها للسلطة بصورة طبيعية. وهكذا فقد عزز نابوليون النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامته الثورة البرجوازية في الوقت ذاته الذي اضطلع فيه بانتزاع سلطة البرجوازية السياسية وبتصفية مبادئها ومؤسساتها السياسية. وذلك عزز ستالين المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لثورة أكتوبر «عن طريق سحق برنامجها الأممي، وحزبها القائد، وسوفييتاتها» (راجع ليون تروتسكي: الثورة المعذورة، 1936).

فيبدو لنا من المشروع الكلام بالتالي عن بونابرتية سوفياتية لتحديد طبيعة النظام الستاليني. وسنظهر فيما يلي أن الطبيعة البونابرتية لسلطة البيروقراطية إنما هي بالضبط ما يفسر أساسا السياسة الستالينية. بيد أنه من المناسب أن نذكر في النهاية، أن السمات الخاصة للأنظمة البونابرتية ليست متشابهة في الزمان والمكان. لقد عرف المجتمع البرجوازي خلال تاريخه عدة أنظمة بونابرتية اختلفت بصورة بارزة الواحد عن الآخر، إلى جانب وحدتها العميقة. كذلك فإنه من الواضح أن البونابرتية السوفياتية تتميز عن كل البونابرتيات البرجوازية. فالسمات الخاصة للبونابرتيات المختلفة تحددها أساسا طبيعة الطبقات الاجتماعية المختلفة ووضعها، هذه الطبقات التي يجعل جهاز الدولة نفسه حكما بينها. وما يميز البيروقراطية السوفياتية عن أي بيروقراطية دولة حاكمة أخرى إنما هو كونها تصل إلى درجة من الاستقلال لم يسبق لها مثل تجاه الطبقة التي يفترض فيها أن تخدمها، وذلك بالضبط من جراء اغتصابها للدور السياسي للبروليتاريا، الطبقة المضطهدة بصورة مطلقة والتي لا تملك (بخلاف البرجوازية) تقاليد طويلة من الإدارة والقيادة.

إن البيروقراطية السوفياتية هي في الواقع الشريحة الاجتماعية الوحيدة المسيطرة فعلا وذات الامتيازات ضمن المجتمع السوفياتي. وسلطتها البونابرتية هي بالتأكيد أكثر كلية من ديكتاتورية أية بيروقراطية برجوازية، تكون بالضرورة أكثر بما لا يقاس خضوعا للرأسمالية ولاشرافه. والبيروقراطية السوفياتية هي أيضا أقل تجانسا بكثير وهي، بالتالي، معرضة لتناقضات

داخلية هامة توقف وجها لوجه شرائحها وفروعها المختلفة. ومن المستحيل علينا طبعاً الدخول في تفاصيل هذا التحليل في إطار هذا النص القصير.

### 3- الطابع المتناقض للبيروقراطية السوفياتية

إن هذا التحليل للبيروقراطية السوفياتية ولطبيعة سلطتها يسمح بفهم تصرفها السياسي ويلقي بالتالي الضوء بصورة فريدة على تاريخ الاتحاد السوفياتي منذ نصف قرن. وبالفعل، إذا قبلنا بصحة ما تم توسيعه أعلاه، فإن وضع البيروقراطية الحاكمة يبدو غنياً بالتناقضات: فمن جهة، إن هذه البيروقراطية هي بيروقراطية سوفياتية. وبوصفها هذه، فوجودها قائم بالذات على وجود الدولة السوفياتية والبناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأته ثورة أكتوبر. ومجرد حمايتها لوجودها تقضي بأن تقوم على الدوام بتعزيز الدولة التي تحصل من ورائها على السلطة والامتيازات، وأن تدافع عن أسلوب الانتاج الاشتراكي ضد القوى العاملة لاعادة الرأسمالية سواء كانت داخلية أو خارجية.

ولا يمكن للبيروقراطية أن تحافظ على وجودها إلا بشرط أن تحارب في الاتحاد السوفياتي نهوض الطبقات الاجتماعية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة، المعادية للملكية الجماعية لوسائل الانتاج. وبوجه ضغط الامبريالية العالمية، يتوجب عليها على الدوام أن تعزز طاقة البلد الاقتصادية والعسكرية، والعمل على تصنيعه بصورة متسارعة، وعلى التربية التقنية والثقافية للجماهير، الخ. ولكن البيروقراطية تشكل، من جهة أخرى، فئة طفيلية مغلقة لم تتمكن امتيازاتها من الامتداد والاستقرار مؤقتاً إلا بسبب ضعف البروليتاريا الروسية وانحسار الثورة في العالم. ويقتضي تعزيز ديكتاتوريتها البونابرتية اإدامة الظروف الموضوعية التي ولدتها. فيتوجب عليها، على وجه التخصيص، أن تحافظ في وجه البروليتاريا على الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى خمولها وساعدت البيروقراطية على انتزاع السلطة السياسية منها.

إن هذه الطبيعة المزدوجة للبيروقراطية السوفياتية هي أساس الطابع المتناقض لوضعها: فهي بقدر ما تدافع (ولو بصورة غير ملائمة) عن الاتحاد السوفياتي وقاعدته الاجتماعية ضد الإمبريالية والقوى الداخلية العاملة لإعادة الرأسمالية، تحطم بالضرورة الظروف التي سمحت بمجيئها إلى السلطة (تأخر روسيا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وانحسار الحركة الثورية العالمية) وتحفر بذلك قبرها بالذات في الوقت نفسه الذي تنتج فيه الذين سيقومون بدفنها.

ولكن البيروقراطية بقدر ما تنجح بالمقابل في أن تكبح مؤقتاً البروليتاريا السوفياتية (في تذيرها كطبقة اجتماعية) وفي إعاقة نهوضها، تعزز تعزيزاً هائلاً مواقع الإمبريالية والقوى الداخلية العاملة لإعادة الرأسمالية، وتنسف في نهاية الركيزة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها ديكتاتوريتهم الخاصة.

ولأنها ليست إلا بيروقراطية مغتصبة لا طبقة اجتماعية، فهي لا تعمل -في التحليل الأخير- فعليا لحسابها الخاص، وسياستها تقوم دائما في النهاية بإفادة طبقة أساسية في المجتمع على حساب سلطتها البونابرتية بالذات. ولا يسمح لها بالحفاظ على التوازن الأساسي الذي يسمح بوجودها إلا تأرجح دائن لسياستها.

كان هذا التأرجح سهلا نسبيا، وظهر مفيدا بوضوح، بين عامي 1924 و1944، وهي فترة انحسار عميق للحركة الثورية في العالم: كانت البيروقراطية السوفياتية تلعب على التناقضات التي تضع وجها لوجه الحركة الثورية العالمية والإمبريالية العالمية، ومختلف القوى الإمبريالية فيما بينها. والطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي نفسه، وكانت تنجح هكذا في الحفاظ على الوضع القائم، أي على التوازن الذي تركز علي سلطتها. وكانت هذه حقبة صعود النظام الستاليني وبلوغه ذروته.

إن المد الثوري الجديد الذي أطلقته الحرب العالمية الثانية أتى ليجعل هذا التأرجح أصعب بما لا يقاس. ومنذ عام 1947، دخل النظام الستاليني في حقبة من الأزمات الحادة وبدأت عملية تفككه.

#### 4- الحفاظ على التوازن والانعطافات 180 درجة

إن هذا التأرجح الذي لا غنى عنه والمميز لكل سلطة بونابرتية إنما هو ما يفسر الانعطافات السياسية المفاجئة والعديدة التي قامت بها البيروقراطية. ومن المستحيل فهم المسار المتعرج لسياسة الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية إذا لم يفهم المرء بوضوح طبيعة المجموعة الاجتماعية التي تحدد تلك السياسة. إن تحليل البيروقراطية ينير بصورة خاصة تاريخ الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية بأكملها. ولم نتعدى هنا الإشارة الموجزة إلى الحقبات الكبرى.

(أ) 1924-1928: ما زالت البيروقراطية حديثة التكون كشريحة اجتماعية مستقلة، حائزة على احتكار السلطة السياسية. إنها تسعى لتعزيز سلطتها، وذلك في وجه البروليتاريا بشكل خاص التي تغتصب البيروقراطية سلطتها السياسية.

إنها تستند بصورة أساسية، على الصعيد الداخلي، إلى الكولاك والنيبمان («النيبمان» هو الذي اغتنى بفضل «النيب»، أي «السياسة الاقتصادية الجديدة» -المرجم) الذين تمنحهم ضمانات سياسية ومنافع مادية. وكانت هذه هي الفترة البوخارينية الشهيرة، فترة «بناء الاشتراكية بسرعة السلاحفة». وقد كان يقتضي التحالف مع الطبقات البرجوازية الجديدة بالعدول عن أية سياسة تصنيع وتجميع تدريجين. وبعد إطلاق «النيب» بأربع سنوات، كان الاعتماد الأساسي ما زال يقوم على القطاع الخاص وعلى قوانين السوق لتأمين النمو الاقتصادي. وأطلق بوخارين نداءه للفلاحين: «اغتنوا»، وأعلن ستالين بوجه المعارضة اليسارية أن بناء سد على نهر دننبر لا يفيد روسيا أكثر مما تفيد الفلاح الروسي آلة للاستماع إلى الأسطوانات المسجلة. وكان هذا المجرى المغرق في اليمينية

يتطلب القضاء على المعارضة اليسارية برمتها. فأصبحت الأحادية الستالينية هي السائدة منذ عام 1927 في الحزب والدولة. وباتت الطاعة والثقة العمياء بالزعماء أولى صفات الشيوعي.

على الصعيد العالمي، أفضى المجرى اليميني إلى تحالفات لا مبدئية مع تشانغ كاي تشيك، ومع البيروقراطية النقابية البريطانية، الخ. على حساب الثورة في هذه البلدان. (راجع كتاب بيار برويه: تاريخ الحزب البلشفي، وكتاب تروتسكي: الأممية الشيوعية بعد لينين).

ب) 1928-1934: توصلت بالطبع السياسة المتبعة سابقا إلى إدامة ضعف الطبقة العاملة السوفياتية والبروليتاريا العالمية، معززة بذلك تسلط البيروقراطية. ولكنها أفضت أيضا إلى تعزيز هائل للقوى الداخلية العاملة لإعادة الرأسمالية. وفي عام 1928، قام الكولاك الذين لبوا نداء بوخارين فاغتنوا وأصبحوا يضعون يدهم على أغلب الحبوب القابلة للبيع، قاموا بتجويع المدن وعرضوا الدولة السوفياتية بأكملها لخطر الهلاك. فكانت نتيجة هذا الوضع المأساوي، الذي تنبأت بع المعارضة اليسارية منذ أمد طويل مما أدى آنذاك إلى وصفها بـ«سريعة الهلع»، كانت نتيجته انعطافا تاما للأوساط القيادية للبيروقراطية وهاجم ستالين الكولاك والنيبمان كخانقين للثورة. وأصدر الأمر الملح بتصفيتهم كطبقة. فحلت بالريف حرب أهلية حقيقية حيث نتج عن التجميع القسري ملايين الضحايا. ولم تنهض الزراعة السوفياتية حتى اليوم من جراء الخسارات الهائلة التي لحقت بها في ذلك الوقت. وحلت «الاشتراكية بسرعة العمالقة» وحل «الاشتراكية بسرعة السلحفاة» التي كانت تجري الدعوة إليها خلال الحقبة السابقة. وعرف الاتحاد السوفياتي خطته الخمسية الأولى (بعد الثورة بعشر سنوات). إن التصنيع بإفراط سيؤدي إلى هبوط في مستوى معيشة الطبقة العاملة، التي فرضت عليها شروط عمل جائرة. فأصبح المدير مذاك مطلق السلطة في المؤسسة. وتزايد عدم التساوي الاجتماعي بصورة هائلة مع الزيادة المفرطة للبعد بين طرفي السلم الأجور.

وعلى الصعيد العالمي، عاشت الحركة الشيوعية مجرى «الحقبة الثالثة» الطفولي اليساري، الذي ميزته أطروحة الاشتراكية-الفاشية وتبني شعارات مغامرة في عصر أضعفت فيه الأزمة الاقتصادية الإمبريالية وشلتها، وتجسد الفشل المدوي لهذه «الاستراتيجية» بمأساة البروليتاريا الألمانية، التي سحقتهما النازية دون قتال.

ج) 1935-1939: عاود المجرى اليميني مسيرته في الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه فترة محاكمات موسكو والتطهيرات الكبرى التي ابيد فيها كل البلاشفة القدامى، والغبي الدستور السوفياتي القديم. وانتصرت الردة في كل مجال، وعلى الخصوص في مجال العادات والثقافة. وجرت إعادة الملكية الفلاحية الخاصة لقطع الأرض الصغيرة ولقسم من المواشي.

أما على الصعيد العالمي، فكان الانعطاف مذهلا، إذ حل محل موقف «الحقبة الثالثة» المغرق في العصبوية موقف مغرق في الانتهازية. وسعت الدبلوماسية السوفياتية وراء التحالف مع «الديموقراطيات» الامبريالية. ونتج عن ذلك انقلاب في سياسة الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان.

فأخذت الأحزاب الشيوعية تقترح تأييدا للميزانيات، وتشجع الدفاع القومي، وأوقفت كل دعاية معادية للاستعمار، ولم تسع وراء وحدة العمل مع الاشتراكيين-الديموقراطيين وحسب، بل كذلك مع الجناح الجمهوري من البرجوازية. كانت تلك حقبة «الجهات الشعبية» التي تقوم على تحالف الأحزاب العمالية مع التشكيلات الديموقراطية البرجوازية (الحزب الراديكالي في فرنسا) على أساس برنامجها البرجوازي الصغير. وقد أسرعت هذه السياسة في هزيمة البروليتاريا الإسبانية وأوقفت اندفاع الطبقة العاملة الفرنسية في يونيو 1936.

د) 1939-1941: بوجه تفاقم خطر حرب عالمية، أوقفت قمم البيروقراطية التطهيرات واسعة النطاق واستدعت حتى بعض الكوادر القيادية من معسكرات الاعتقال في سيبيريا. وعلى الصعيد العالمي، أدى انقلاب التحالفات الدبلوماسية (الميثاق الألماني-السوفياتي) إلى انعطاف جديد للأحزاب الشيوعية الستالينية. فأخذت هذه الأحزاب تدعو مذاك إلى الانهزامية الثورية بوجه الحرب الامبريالية، وتطالب بنزع السلاح من برجوازياتها الخاصة بها وتهاجم دون كلل الرأسمالية الأنكلو-سكسونية.

هـ- 1941-1948: عادت فترة ما بعد الحرب بمجرى يميني جديد. ففي الداخل كانت «الحرب الوطنية الكبرى». وجرى تجميد القومية الروسية، واستولى الفلاحون على نطاق واسع، على الراضي الكلخوزية.

وفي الخارج هيمن على سياسة الاتحاد السوفياتي تحالفه الوثيق مع الإمبريالية الأنكلو-سكسونية: فبناء على طلب روزفيلت قام ستالين بحل الأممية الشيوعية. واتبعت الأحزاب الشيوعية سياسة جبهة قومية تحت قيادة برجوازياتها. وهاجمت انتفاضات التحرر القومي في المستعمرات بوصفها انتفاضات فاشية وساعدت على قمعها. وشاركت في الحكومات البرجوازية وأمنت لهذه الحكومات السلام الاجتماعي وإنتاجية العمل العمالي.

وسعت البيروقراطية السوفياتية جاهدة، في طهران، ثم في يالطا وبوتسدام، للتفاوض حول تسوية مرضية مع الإمبريالية «الحليفة». فتعهدت بتجميد المد الثوري الذي كان يلوح، مقابل تنازلات جسيمة إقليمية واقتصادية. وجرى تقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ وعدلت الأحزاب الشيوعية، في المنطقة الواقعة في مجال نفوذ الغرب، عن الاستيلاء على السلطة، باستثناء الحزب الشيوعي اليوناني ورابطة الشيوعيين اليوغسلاف. فلم يتلق أي منها مساعدة من الاتحاد السوفياتي: فسُحقت الثورة اليونانية في بحر من الدماء، وشن ستالين منذ عام 1948 حملة المجابهة ضد يوغسلافيا الاشتراكية.

## أزمة الستالينية

إن سلطة البيروقراطية السوفياتية، مثلها مثل كل ديكتاتورية بونابرتية، سلطة غير مستقرة تاريخياً. وتتوقف متانة ركائزها بصورة أساسية على ظروف موضوعية لا تخضع لإشراف البيروقراطيين، تتمثل بدينامية موازين القوى بين الطبقات على الصعيد العالمي وفي الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد غير المد الثوري الجديد الذي أطلقته الحرب العالمية الثانية، موازين القوى هذه بصورة جذرية وحطم بالتالي التوازنات التي تستند إليها الديكتاتورية البونابرتية الستالينية.

### 1 - المد الثوري الجديد

إن الموجة الثورية التي تدفقت ابتداءً من عام 1943 على العالم، والمرتبطة بتفاقم أزمة النظام الرأسمالي وإرساء التفوق الواضح للإمبريالية الأمريكية ضمن الأمم الرأسمالية، قد حطمت التوازن بين البروليتاريا العالمية والإمبريالية مثلما حطمت التوازن بين مختلف القوى الإمبريالية. ولحصر تقدم الثورة العالمية، ولج العالم الرأسمالي طريق الحرب الباردة والحملة الصليبية المضادة للثورة بزعامة الإمبريالية الأمريكية دون منازع. (تأسيس منظمة حلف شمالي الأطلسي ومنظمة حلف جنوبي شرق آسيا وحلف بغداد وحلف المحيط الهادي، الخ...، إعادة تسليح اليابان وألمانيا... حروب الهند الصينية وكوريا وأندونيسيا). في مثل تلك الظروف بدت كل سياسة تأرجح، تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، سياسة وهمية. وأصبح الوضع الدولي يتميز باحتدام التناقضات الطبقيّة على المستوى الدولي وبتطور موازين القوى الطبقيّة في اتجاه ملائم أكثر فأكثر للثورة. وقد حد هذا الوضع بصورة هامة من إمكانيات المناورة لدى البيروقراطية. وأصبح صعباً عليها، على وجه الخصوص، أن تستخدم إجمالي الثورة في المستعمرات كورقة تبادل في المفاوضات حول تسوية عامة مع الإمبريالية. طبعاً ظلت البيروقراطية تسعى جاهدة للعب على التناقضات بين الإمبرياليات. وهي تحتفظ بدورها ككابح للثورة في المستعمرات بقدر ما أن الاستراتيجية التي تفرضها تهدف إلى كسب دعم برجوازيات معينة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة (الهند، الأرجنتين، أندونيسيا) بكبح النضال المعادي للرأسمالية الذي تخوضه الجماهير المستغلة استغلالاً فاحشاً في تلك البلدان. ولكن النتائج العملية لهذه الجهود تصبح محدودة ووقتيّة أكثر فأكثر كلما ازدادت حدة المد الثوري للجماهير بالرغم من محاولات الكبح، وكلما تفاقم مجرى الإمبريالية الأمريكية المغرق في العدوانية.

وفي الوقت نفسه، أصبح الاتحاد السوفياتي القوة الصناعية الثانية في العالم. ونمت البروليتاريا نموا هائلا من حيث العدد والاختصاص. إن مد الثورة في العالم يجد صدى عند الجماهير السوفياتية ويميل إلى تحطيم وهنها وخضوعها. إن الظروف الموضوعية الداخلية التي سهلت الانحطاط البيروقراطي الذي أصاب أول دولة عمالية تميل إذا إلى التلاشي. ومن جراء تطور ميزان القوى بين الطبقات على الصعيد العالمي، ومن جراء التغيير الموازي على صعيد موازين القوى هذه في الاتحاد السوفياتي نفسه، فقدت دينامية البيروقراطية السوفياتية كل أساس موضوعي. لقد دخل النظام الستاليني في مرحلة أفوله وأزمته.

## 2- أزمة الستالينية في الاتحاد السوفياتي

كتب تروتسكي عام 1936: «إذا كان العمال، بعكس الفلاحين، لا يلجون درب النضال، تاركين بذلك الأرياف إلى متاهاتها وعجزها، فليس سبب ذلك القمع فقط. إن العمال يخشون أن يفتحوا الطريق أمام إعادة الرأسمالية.. إن العمال واقعيون. ومن دون أن تكون عندهم أية أوهم حول الفئة الحاكمة أو على الأقل حول شرائح هذه الفئة يعرفونها عن قرب أكبر فإنهم يرون فيها اليوم حارسة لقسم من مكتسباتهم الخاصة. إنهم لن يتوانوا عن أن يطردوا خارجا الحارسة عديمة الأمانة والوقحة والمشبوهة ما أن تلوح لهم إمكانية الاستغناء عنها. ويتوجب في سبيل ذلك أن يحدث انفراج ثوري في الغرب أو في الشرق». لقد حدث الانفراج الثوري بعد كتابة هذه الأسطر بثلاثة عشر عاما. وأضعفت الامبريالية إضعافا كبيرا على الصعيد العالمي. ومن جراء ذلك تضاعف الخوف من إعادة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفياتي تضاعفا عظيما، بينما ظهرت في الوقت نفسه «الحارسة عديمة الأمانة» نافلة أكثر فأكثر. وازداد ضغط الجماهير السوفياتية كلما ازداد تدمرها. إن معارضة البروليتاريا التي كانت حتى ذلك الحين معارضة سلبية، كانت تهدد على الدوام بالتحول إلى نشاط مباشر (إضرابات فوركوتا، الخ). ولتجنب تحول كهذا قامت القمم البونابرتية البيروقراطية، التي تملكها الذعر غداة موت ستالين أمام اتساع التذمر، قامت بافتتاح حملة من الإصلاحات النصفية للنظام، وهي إصلاحات أجريت من فوق يشار إليها عادة بتعبير «نزع الستالينية». إن «نزع الستالينية» هذا الذي بوشر به في إطار النظام البونابرتي، وبمبادرة البيروقراطية، لا يشكل إلا محاولة للدفاع عن النفس من قبل البيروقراطيين الحاكمين الذين يعرفون بأن قوتهم وامتيازاتهم مهددة. ويكفي للاقتناع بذلك النظر إلى الطريقة التي قام بها خروتشيف بانتقاد الحقبة المسماة بحقبة «عبادة الشخصية»: لد اقتصر على تبييض صفحة البيروقراطية بتحويل اتجاه نقمة الجماهير لتصب على شيء رمزي، وسط ارتياح البيروقراطيين الكبير. وعلى كل حال، فإن الطريقة الغريبة التي اختفى بها خروتشيف عن الساحة السياسية تثبت بحد ذاتها إلى أي حد كان هذا التخفيف من القيود بعيدا عن «العودة إلى التنظيم اللينيني» لعمل الحزب والدولة. فالمؤتمر الثاني

والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي يؤكد لنا بأنه مع بناء المجتمع الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، تبدأ الدولة وكل شكل القسر من قبل الدولة بسيرورة اضمحلال. وقد قيل أن ديكتاتورية البروليتاريا قد انتهت في الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الدولة هناك «دولة الشعب أجمع»! والحال أن الشعب الذي زعموا أنه سيد الدولة، ليس فقط لا يملك أي تأثير على هذه الدولة، ولكنه يجهل كذلك كلياً ما يدور فيها. ولا يعرف فعلياً أي «رجل من عامة الشعب» في الاتحاد السوفياتي لماذا تتغير حكومة بصورة مفاجئة (مرض خروتشيف؟)، ولا من أجرى ذلك التغيير وبم يختلف التوجه السياسي الجديد عن القديم. وكذلك فإن ملايين الأعضاء القاعديين في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لم يعلموا بالنبأ إلا من خلال بيان لوكالة تاس. إن السلطة السياسية تبقى في الاتحاد السوفياتي، بعد «نزع الستالينية»، مثلما كانت في أيام ستالين، أي بصورة أساسية في يد الفئة البيروقراطية، التي أصبحت أكثر طفيلية وأكثر محافظة من أي وقت مضى. وأن الهدف الأساسي من الإجراءات الليبرالية التي اضطرت هذه الفئة إلى القيام بها (نمو الاستهلاك الجماهيري، التخفيف من النظام البوليسي ومن الاضطهاد القومي) هو تعزيز أساس سيطرتها بهدف الحفاظ على امتيازاتها. ولكن هذه ليست إلا حلولاً مؤقتة. فالإدارة البيروقراطية للاقتصاد وللمجتمع السوفياتي تعيق بشدة نمو القوى المنتجة وتمنع أي تطور متناسق. وتزداد التكاليف العامة لهذه الإدارة باستمرار وتبدو البروليتاريا أقل فأقل استعداداً لتحملها. وأنه لمن المرجح جداً أن الطبقة العاملة السوفياتية، وربما «الشعب أجمع»، سوف «تطرد خارجاً الحارسة العديمة الأمانة والوقحة والمشبوهة»، لأنها ترى اليوم بصورة متزايدة «امكانية الاستغناء عنها». وهي سوف تعيد في ذلك الحين «الديموقراطية السوفياتية»، أي الديموقراطية في وضع النهار التي تمارسها مجالس العمال والفلاحين، هذه المجالس التي سيكون بوسع كل التجمعات والأفراد المشاركين فيها والذين يعلنون انتماءهم إلى الثورة الاشتراكية، أن ينشطوا ويعبروا عن أنفسهم لحرية.

مارس 1966

III

حول طبيعة الاتحاد السوفياتي  
ليون تروتسكي

## مرة أخرى حول طبيعة الاتحاد السوفياتي

### التحليل النفسي والماركسية.

بعض الرفاق -أو الرفاق القدامى، من مثل برونو ر.- ينسون النقاشات القديمة على مستوى الأهمية الرابعة والقرارات التي اتخذتها، فيلجأون للتحليل النفسي محاولين أن يفسروا، هكذا، الحكم الذي أصدرته بصد الحكومة السوفياتية، فيقولون:

«لقد شارك تروتسكي في الثورة الروسية، لذا يصعب عليه أن يتراجع عن فكرة دولة عمالية، أي أن يجحد إلى هذا الحد أو ذاك عمل حياته بمجملها»<sup>2</sup>، الخ. أما أنا فاعتقد أن فرويد العجوز، الذي عرف بفطنته البالغة، كان فرك أذنى هذا النوع من المحللين النفسيين. وبما يخصني، فأنا لن أخاطر أبداً في مجاهر مشروع من هذا القبيل، بيد أن في وسعي التأكيد لنقادي أن النزعة الذاتية والنزعة العاطفية من شيمهم لا من شيمي.

إن موقف موسكو الذي تخطى كل حدود الصلافة والجبن المسموح بها يستثير لدى كل بروليتاري ثوري أعنف الاستنكار. ويولد هذا الاستنكار بدوره حاجة لرد الفعل. فحين تنعدم وسائل عمل مباشرة، يجد الثوريون نافدو الصبر أنفسهم مضطرين للجوء إلى طرائق مصطنعة. هكذا يتولد، مثلاً، تكتيك الإرهاب الفردي، وفي أغلب الأحيان، يلجأ الناس إلى الشتائم واللعنات. أما في حالتنا نحن، فبعض الرفاق يميلون لارضاء أنفسهم عن طريق «الارهاب» الاصطلاحي. بيد أن من الخطأ إصاق وصف «الطبقة» بالبيروقراطية، حتى لو اتخذنا وجهة النظر هذه. فلو أن الرعاع البونابرتي يشكل طبقة، لكان ذلك يعني أنه ليس طرحاً عرضياً بل طفل للتاريخ قابل للحياة. وإذا كان نهبه وطفيليته يشكلان «استغلالات» بالمعنى العلمي للكلمة، فهذا يعني أن أمام البيروقراطية مستقبلاً تاريخياً كطبقة حاكمة لا غنى عنها في النظام الاقتصادي. وهذا ما يؤدي إليه الاستنكار عديم الصبر حين يتفلت من النظام الماركسي.

حين يتفحص ميكانيكي عصبي سيارة استخدمها، مثلاً، لصوص يسعون للافلات من ملاحق الشرطة عن طريق محفرة، فيكتشف قاعدة شوهاء، وإطارات ملوية، ومحركاً متلفاً بصورة جزئية، يكون من حقه تماماً أن يقول: «هذه ليست سيارة، إنها خراب». وتعريف من هذا القبيل لا يستحوذ على أي طابع علمي-تقني، بل يعبر عن الاستنكار الشرعي من جانب الميكانيكي حيال عمل اللصوص. فلنتخيل مع ذلك أن هذا الميكانيكي ذاته دعي لاصلاح ما اعتبره «خراباً». سوف ينطلق

---

2- يشرح تروتسكي هنا منطقاً يعبر عنه، بأشكال مختلفة مناصرو و«الجماعية البيروقراطية» أو «رأسمالية الدولة». أما الشكل الأكثر انتقاداً ضمن هذا المنطق فورد بقلم سيليجا الذي كتب: «إن تروتسكي وأنصاره مرتبطون بشكل وثيق بالنظام البيروقراطي في الاتحاد السوفياتي بحيث لا يمكنهم خوض النضال ضد هذا النظام حتى نهاياته القصوى» (في بلد الكذب المبلبل، ص، 195).

من مثل تلك الحالة من ملاحظة أنه حيال سيارة معطوبة، فيحدد الأجزاء السليمة والأجزاء التالفة ليقرر طريقة البدء بعملية الإصلاح. وهذا هو الموقف ذاته الذي سوف يتبناه عامل واع حيال الاتحاد السوفياتي. فمن حقه تماما أن يقول أن لصوص البيروقراطية حولوا الدولة العمالية إلى «خراب». لكن ما أن ينتقل من حالة الاستنكار الغاضب إلى دراسة المشكلة السياسية، حتى يجد نفسه مجبرا على الاعتراف بأنه حيال دولة عمالية محرقة، تضرر محركها الاقتصادي لكنه ما يزال يدور، ويمكن إصلاحه كليا باستبدال بعض القطع. وبالطبع فهذه مجرد مقارنة، لكنها تستحق التفكير فيها.

## دولة عمالية مضادة للثورة

وهنا ترتفع بعض الأصوات: «إذا بقينا نرى في الاتحاد السوفياتي دولة عمالية، علينا أن نضع مقولة جديدة، فنقول: دولة عمالية مضادة للثورة». إن هذه الحجة تسعى لصدم خيالنا بطرح قاعدة مرضية من قواعد البرنامج مقابل واقع مزعج لا بل مثير للتعجب. لكن ألم نلاحظ بالفعل، يوما بعد يوم منذ عام 1923، الدور المضاد للثورة أكثر فأكثر الذي تلعبه الدولة السوفياتية في الحلبة الدولية؟ هل نسينا تجربة الثورة الصينية<sup>3</sup> والاضراب العام في إنكلترا عام 1926<sup>4</sup> وفي الأخير تجربة الثورة الإسبانية<sup>5</sup> حديثة العهد؟ لدينا أमितان عماليتان مضادتان كليا للثورة. ولقد نسي النقاد بشكل واضح وجود هذه «المقولة». فالنقابات في فرنسا، وفي بريطانيا، وفي الولايات المتحدة والبلدان الأخرى تقدم الدعم العميق لسياسة بورجوازياتها المعادية للثورة. وذلك لا يمنعنا من أن نسمي تلك النقابات نقابات، ومن أن ندعم كل خطوة تقدمية يمكنها أن تقوم بها وأن ندافع عنها في وجه البورجوازية. فلماذا لا يكون في وسعنا أن نطبق الطريقة ذاتها حيال دولة عمالية مضادة للثورة؟ فالدولة العمالية هي في نهاية المطاف نقابة استولت على السلطة. والطريقة المختلفة التي نتناول بها كلا من هاتين الحالتين يفسرها ببساطة واقع أن للنقابات تاريخا طويلا وأنها اعتدنا اعتبارها حقائق عينية لا فقط مجرد «مقولات» في برنامجنا. بالمقابل، فنحن لن نوطد العزم إطلاقا على اعتبار أول دولة عمالية واقعة تاريخيا حقيقية لا تتصل ببرنامجنا.

## هل هذه الدولة إمبريالية؟

هل في وسعنا أن نصف سياسة التوسع الحالية التي ينتهجها الكريملين بأنها سياسة إمبريالية؟ فلنتفاهم في البدء حول المضمون الاجتماعي الذي نمحه لهذه العبارة، فلقد عرف التاريخ إمبريالية الدول الرومانية المرتكزة على عمل العبيد، وإمبريالية الملكية الإقطاعية للأرض،

3 - أنظر بهذا الصدد ب. برويه، المسألة الصينية في الأممية الشيوعية باريس E.D.I.، 1965.

4 - أنظر «الرسالة إلى كانون» في 28 فبراير 1940.

5 - أنظر بهذا الصدد ب. برويه، أي. تيمين، الثورة والحرب في إسبانيا، باريس، دار مينو، 1961.

وإمبريالية رأس المال التجاري والصناعي، وإمبريالية الملكية القيصرية، الخ. لا شك في أن قوة البيروقراطية السوفياتية المحركة تكمن في إرادتها زيادة سلطتها ونفوذها ومدخيلها. إن عنصر الإمبريالية هذا بالذات -مأخوذ بالمعنى الأوسع للملكية- هو الذي كان في الماضي السمة النوعية الخاصة بلك الأنظمة الملكية، والأوليغارشيات، والفئات المغلقة الخاصة بكل الأنظمة والأوساط المتنوعة. إلا أننا إذا انتقلنا إلى الأدب السياسي المعاصر، وبخاصة إلى الأدب الماركسي، يصبح معنى «الإمبريالية» سياسة الرأسمال المالي التوسعية التي تنطوي على مضمون اقتصادي محدد تماما. إن استخدام تعبير الإمبريالية بخصوص سياسة الكريملين، من دون أن نفسر ماذا نعني بذلك، يعادل مماثلة سياسة البيروقراطية البونابرتية بسياسة الرأسمالية الاحتكارية، استنادا إلى واقع أن الاثنين تستخدمان القوة العسكرية لغايات توسعية. إن مماثلة من هذا النوع، معدة فقط لزراع البلبلة، تصلح لديموقراطيين بورجوازيين صغار ولا تليق بماركسيين.

### مواصلة سياسة الامبريالية القيصرية

يشارك الكريملين في تقسيم بولونيا الجديد، وقد استولى على الدول البلطيقية، وهو يهتم عن كثب بالبلقان وفارس وأفغانستان. إن الكريملين يواصل هكذا سياسة الامبريالية القيصرية. على ضوء ذلك، ألا يحق لنا اضاء الصفة «الامبريالية» على سياسة الكريملين بالذات؟ إن هذه الحجة التاريخية-الجغرافية ليست أكثر اقتناعا من باقي الحجج، فالثورة البروليتارية التي جرت على أرض الامبراطورية القيصرية سعت منذ البدء للاستيلاء على البلدان البلطيقية، وقد استولت عليها مدة من الزمن. وهي حاولت الدخول إلى رومانيا وفارس، ووصلت جيوشها في بعض الأحيان إلى حدود فارصوفيا (عام 1920!). وكانت خطوط التوسع الثوري لا تغير الشروط الجغرافية. وهذا هو السبب في أن المناشفة تكلموا منذ ذلك الحين على امبريالية بلشفية، صوروها كمواصلة التقاليد الدبلوماسية القيصرية. والديموقراطية البورجوازية الصغيرة تستخدم اليوم هذه الحجة، طوعا، فلا مبرر لدينا لكي نقلدها في هذا المجال.

### وكيل للإمبريالية؟

مع ذلك، تبقى مسألة المساعدة التي تقدمها موسكو لسياسة برلين الإمبريالية، وذلك بمعزل عن الحكم الذي يمكن إصداره على سياسة الاتحاد السوفياتي التوسعية. ففي هذا المجال تفرض ملاحظة نفسها فرضا: في بعض الظروف، قد تضطر دولة عمالية، ولو كانت سليمة كليا، إلى تقديم مؤازرتها لهذه الإمبريالية أو تلك، بشكل العلاقات الامبريالية الدولية. فلا جدال في أن معاهدة بريست-ليتوفسك كانت توطد مؤقتا الإمبريالية الألمانية في وجه فرنسا وإنكلترا، ولا يمكن

لدولة عمالية معزولة إلا أن تتحايل ما بين المعسكرات الإمبريالية المتصارعة. ويعني «التحايل» الدعم المؤقت لواحدة من هذه المعسكرات في وجه الآخر. ومسألة معرفة أي من المعسكرين يكون دعمه في لحظة من اللحظات أكثر فائدة، أو أقل خطراً، لا ترجع إلى المبدأ بل إلى مسألة حساب عملي وتبصر واحتراس. ويعوّض الضرر البديهي، الناجم عن هذا الدعم الاضطراري المقدم لدولة بورجوازية بمواجهة دولة بورجوازية أخرى، واقع أن الدولة العمالية المعزولة تكتسب هكذا القدرة على البقاء.

لكن هناك «تحايلاً» و«تحايلاً». ففي بريست-ليتوفسك ضحى الاتحاد السوفياتي باستقلال أوكرانيا الوطني بهدف إنقاذ الدولة العمالية<sup>6</sup>. ولم يكن ثمة مجال للكلام على خيانة أوكرانيا، لأن كل الشغيلة الواعين كانوا يفهمون طابع هذه التضحية القسري. أمّا مسألة بولونيا فمختلفة كلياً، فالكريميلين ذاته لم يؤكد في يوم من الأيام، أو في مكان من الأماكن، إنه اضطر للتضحية ببولونيا. لا بل على العكس من ذلك، فقد افتخر بصلافة بـ«دمجها»، هذا الدمج الذي يشكل حقا إهانة لأكثر المشاعر الديموقراطية أولية لدى الطبقات والشعوب المضطهدة في الأرض جمعاء، ويضعف بذلك إلى أبعد الحدود وضع الاتحاد السوفياتي، في المجال الدولي. وهو ما لا يمكن أن تعوّض حتى عشره التحويلات المحدثة في المناطق المحتلة.

وعموماً يمكن القول أن سياسة الكريميلين الخارجية مرتكزة على التجميل الغشاش للامبريالية «الصديقة» وهي تضحي هكذا بالمصالح الجوهرية للحركة العمالية العالمية لصالح منافع ثانوية غير ثابتة. هكذا بعد خمس سنوات من تبيد الشغيلة بشعار «الدفاع عن الديموقراطيات» تضطلع موسكو الآن بمهمة تجميل سياسة هتلر اللصوصية، وهذا لم يصل بعد إلى درجة تحويل الاتحاد السوفياتي إلى دولة امبريالية، إلا أن ستالين وأمميته الشيوعية، هما الآن، بلا شك، أئمن أدوات الامبريالية.

وإذا أردنا أن نعطي تعريفاً دقيقاً لسياسة الكريميلين الخارجية، نقول أنها سياسة البيروقراطية البونابرتية في دولة عمالية منحطة تطوقها الإمبريالية. وهذا التعريف لا يتمتع بالايجاز الرنان الذي نجده في تعبير «السياسة الإمبريالية»، إلا أنه أكثر صحة بكثير.

## أهون الشرور

إن احتلال الجيش الأحمر لبولونيا الشرقية هو بالطبع «أهون الشرور» إذا قارناه باحتلال الفرق النازية للاقليم ذاته. لكن جرى بلوغ «أهون الشرور» هذا عبر تسهيل إمكانية اقتراف هتلر

---

6 - بين الشروط التي فرضتها الألمان في معاهدة بريست-ليتوفسك انسحاب القوات السوفياتية كلياً من أوكرانيا، وكان ذلك يعني بشكل آلي احتلال القوات الألمانية لأوكرانيا. وقد كان «التخلي» عن أوكرانيا التعبير الأكثر مأساوية والأكثر خطورة عن المبدأ الذي عرّف به راديك سياسة لينين: خسارة في المكان من أجل كسب الوقت.

«شر أعظم». فإذا أضرم أحدهم النار في منزل -أو ساعد أحدا على إضرام النار فيه- ثم إنقاذ من بين العشرة الذين كانوا يقطنون المنزل خمسة جعل منهم أنصاف عبيد، فذلك بالطبع «شر أهون» من احتراق الأشخاص العشرة. لكنه من غير المرجح مع ذلك، أن يستحق مضمم الحريق هذا مدالية منقذ. وإذا حدث مع ذلك أن جرى منحه تلك المدالية، فقد كان من الواجب إطلاق النار عليه حالا بعد الاحتفال، كما فعل فيكتور هيغو في إحدى رواياته.

### «المراسلون المسلحون»

كان روبسبير يقول أن الشعوب لا تحب المراسلين المسلحين بالبنادق. وكان يعني بذلك أنه لا يجب أن يفرض أحد بقوة السلاح أفكارا ومؤسسات ثورية على شعوب أخرى. وبالطبع لا تعني هذه الفكرة الصحيحة أن من غير المقبول به القيام بتدخل عسكري في بلدان أخرى من أجل نصررة الثورة. إلا أن تدخلا من هذا النوع، بما هو جزء لا يتجزأ من سياسة ثورية أممية، ينبغي أن يكون من متناول البروليتاريا العالمية أن تفهمه، وينبغي أن يتجاوب مع أمانى الجماهير الكادحة في البلد الذي تجتازه القوات الثورية. ومن البديهي أن نظرية الاشتراكية في بلد واحد عاجزة كليا عن استثارة التضامن الأممي النشط الذي يمكنه، وحده، أن يهيئ تدخلا مسلحا ويبرره. ومسألة التدخل المسلح هذه -ككل مشكلات سياسة الكريملين الدبلوماسية الأخيرة تعرض الاتحاد السوفياتي للخطر بصورة رهيبية وتبذر بلبلة قصوى في صفوف البروليتاريا العالمية.

### الانتفاضة على جبهتين

يقول بعض الرفاق: بما أن الأمر كذلك، هل من المناسب حقا أن نتكلم على الدفاع عن الاتحاد السوفياتي والأراضي المحتلة؟ أليس أكثر حصافة أن ندعو عمال بولونيا القديمة وفلاحها للثورة على هتلر وعلى ستالين في آن معا.؟ إن التجربة، بالطبع، عظيمة. فإذا اندلعت الثورة في ألمانيا والاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته، وانفجرت أيضا في المناطق المحتلة حديثا، فذلك يحل، للوهلة ذاتها، معظم المشكلات. إلا أنه ليس بوسع سياستنا أن تركز على احتمال مصادفة ظروف ملائمة بشكل خاص. فالسؤال الذي ينطرح هو التالي: أي موقف نتبناه اذا اكتسح هتلر أوكرانيا قبل أن تكون كنسته الثورة، وقبل أن تكون الثورة أطاحت ستالين؟ هل سيكون على أنصار الأممية الرابعة، في تلك الحالة، أن يقاتلوا قوات هتلر كما قاتلوا في اسبانيا في صفوف القوات الجمهورية ضد فرانكو؟ إننا ندعم بالتأكيد، وبشكل كلي، فكرة أوكرانيا سوفياتية مستقلة (سواء عن هتلر أو ستالين). لكن أي موقف نتبناه إذا حاول هتلر أن يستولي على أوكرانيا قبل أن ترقى إلى هذا الاستقلال، وفي حين لا تزال في ظل البيروقراطية الستالينية؟ على ذلك تجيب الأممية الرابعة بما يلي: سوف ندافع في وجه هتلر عن أوكرانيا هذه التي يستعبدتها ستالين.

## «الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتي»

ماذا تعني عبارة: «الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتي»؟ يعني ذلك أننا لا نرفع أي شرط في وجه البيروقراطية. ويعني ذلك أيضا أننا ندافع، بمعزل عن أسباب الحرب ومسوغاتها، عن أسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية إذا هددتها الامبريالية، وفي أي زمان حدث ذلك.

ويقول لنا بعض الرفاق: وإذا اكتسح الجيش الأحمر في الغد الهند وقمع الحركة الثورية هناك، هل يمكن أن ندعمه في ذلك أيضا؟ إن هذا الشكل من أشكال طرح المشكلة شاذ بالضبط. فنحن لا نرى، أولا، ما مبرر اقحام الهند هنا. ثم أليس أكثر بساطة أن نقول: هل علينا أن ندعم الجيش الأحمر حين يتدخل في الاتحاد السوفياتي بالذات، من أجل سحق الاضرابات العمالية أو احتجاجات الفلاحين ضد البيروقراطية؟ فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية. ونحن لم نعد في يوم من الأيام بدعم كل أعمال الجيش الأحمر الذي ليس في الواقع غير أداة في يد البيروقراطية البونابرتية. لقد وعدنا فقط بأن ندافع عن الاتحاد السوفياتي، بما هو دولة عمالية، وعمما يتعلق فيه، على وجه الحصر، بالدولة العمالية.

ويمكن لحلال ماهر للقضايا الضميرية أن يقول: إذا هزمت الجماهير الشعبية المتمردة في الهند الجيش الأحمر، بمعزل عن طابع «العمل» الذي تنجزه، فإن ذلك يضعف الاتحاد السوفياتي. ونحن نجيب على ذلك بما يلي: أن سحق الحركة الثورية في الهند بمشاركة من جانب الجيش الأحمر يشكل خطرا أعظم بكثير بالنسبة لأسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية من هزيمة استطرادية لفصائل الجيش الأحمر المعادية للثورة في الهند. في جميع الأحوال، فسوف تميز الأممية الرابعة أين ومتى يتدخل الجيش الأحمر بوصفه فقط أداة للردة البونابرتية، وأين يدافع عن الأسس الاجتماعية للاتحاد السوفياتي.

فإذا أصدرت نقابة يقودها أنذال رجعيون قرارا بالإضراب للاحتجاج بوجه قبول سود في فرع من فروع الصناعة، هل يتعين علينا أن ندعم إضرابا مشينا في هذا الفرع؟ طبعا لا. لكن لنفترض الآن أن أرباب المنشأة يسعون من أجل الاستفادة من هذا الاضراب إلى تفتيت النقابة بهدف جعل أي دفاع منظم للعمال عن أنفسهم أمرا محالا. من الواضح أننا سندافع في مثل تلك الحالة عن النقابة المعنية رغم قيادتها الرجعية. فلماذا لا يمكن تطبيق السياسة ذاتها على الاتحاد السوفياتي.

## توجيهات أساسية

لقد حددت الأممية الرابعة المبدأ الأساسي التالي: في كل البلدان الإمبريالية، أكانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي أو منتمية للمعسكر المعادي، على الأحزاب البروليتارية أن تطور إبان الحرب سيرورة الصراع الطبقي بهدف الاستيلاء على السلطة. ويتعين في الوقت ذاته على بروليتاريا

البلدان الرأسمالية أن تكون حاضرة في ذهنها على الدوام مصالح الدفاع عن الاتحاد السوفياتي (أو الثورات الكولونيالية)، وأن تلجأ في حالات الضرورة القصوى إلى أكثر الأعمال حزماً، من مثل الاضرابات وأعمال التخريب، الخ.. أن توازن القوى قد تعادل جذريا في العالم منذ صاغت الأممية الرابعة هذا التوجيه، إلا أن هذا الأخير يحتفظ بكل راهنيته، فإذا هددت انكلترا، أو فرنسا، في الغد ليننغراد أو موسكو، على العمال البريطانيين والفرنسيين أن يتخذوا أكثر التدابير جذرية للحيلولة دون إرسال جنود ومعدات. وعلى العكس، إذا وجد هتلر نفسه مضطرا، بقوة الأشياء، لإرسال معدات وذخائر لستالين، لن يكون لدى العمال الألمان في تلك الحالة أي مبرر للجوء إلى الإضراب أو التخريب. وأني آمل أنه لن يقترح أحد حلا آخر.

### تحريف للماركسية؟

لقد فوجئ بعض الرفاق، بشكل واضح، برؤيتي أتكلم في مقالي على نظام «الجماعية البيروقراطية» كما على احتمال نظري. وجدوا في ذلك تحريفا كاملا للماركسية. إلا أن ثمة سوء فهم، فمفهوم الضرورة التاريخية الماركسي لا علاقة له بالجبرية إطلاقا. والاشتراكية لن تتم «لحالتها» لكن بفضل نضال كل القوى الحية والطبقات وأحزابها. وتمتلك البروليتاريا في سياق هذا النضال امتيازا جوهريا لكونها تمثل تقدما تاريخيا، بينما تجسد البورجوازية الرجعية والانحطاط. وهنا بالذات يكمن مصدر قناعتنا بالنصر. لكن من حقنا أن نتساءل: أي طابع يمثله المجتمع إذا انتصرت القوى الرجعية؟

لقد صاغ الماركسيون مرارا وتكرار الخيار التالي: أما الاشتراكية أو العودة إلى البربرية. وبعد «التجربة» الإيطالية رددنا ألف مرة: أما الشيوعية أو الفاشية. وقد أظهر الانتقال الفعلي إلى الاشتراكية، بشكل حتمي، أن المشكلة أعقد وأدق وأكثر تناقضا مما توقع المخطط التاريخي العام. تكلم ماركس على ديكتاتورية البروليتاريا وضمحلها اللاحق، لكن لم يقل شيئا عن انحطاط الديكتاتورية البيروقراطية. ونحن أول من لاحظ ذلك الانحطاط وحلله استنادا إلى التجربة. فهل ذلك تحريف للماركسية؟

إن مجرى الأحداث سبق وبرهن أن التأخر في إنجاز الثورة الاشتراكية يولد ظاهرات همجية واضحة: بطالة مزمنة، إفقار للبورجوازية الصغيرة، فاشية، وفي الأخير حروب إبادة لا تسوي شيئا. أية أشكال اجتماعية وسياسية يمكن أن تتخذها هذه البربرية الجديدة، إذا سلمنا نظريا بعدم بلوغ الإنسان الاشتراكية؟ إن في متناولنا، في هذا الصدد، معطيات أكثر ملموسية من تلك التي كانت في متناول ماركس. فالفاشية، من جهة، والتبديل الذي طرأ على الدولة السوفياتية، من جهة أخرى، يعطيان فكرة عن الأشكال الاجتماعية والسياسية التي قد تلبسها هذه الهمجية الجديدة. وليس

للخيار - بين الاشتراكية أو العبودية الكليانية - منفعة نظرية وحسب، بل كذلك معنى تحريضي ضخم، لأنه يبرز بشكل قاطع بوجه خاص ضرورة الثورة الاشتراكية.

إن تحريف ماركس - إذا كان علينا الكلام بصدده - هو في الواقع من عمل هؤلاء الرفاق الذين يريدون إرساء نموذج دولة جديد «ليس بورجوازيا» و«ليس عماليا». ولما كان الخيار الذي عرضته أعلاه يمضي باستدلالهم إلى نهاياته، فبعض هؤلاء النقاد، الذين ترعبهم الاستنتاجات المنبثقة من نظرياتهم الخاصة بهم، يتهمونني بالقيام ب... تحريف للماركسية. وأنا أود الاعتقاد بأن الأمر يتعلق سوى بمزحة ودية.

### الحق في التفاؤل الثوري

حاولت في مقالي «الاتحاد السوفياتي في حالة الحرب» أن أبرهن أن منظور دولة مستقلة «غير عمالية» و«غير بورجوازية»، أو «جماعية بيروقراطية» هو بالنسبة للبروليتاريا العالمية منظور هزيمة وانحدار كامل، منظور تشاؤم تاريخي عميق. نمتلك أسسا ملموسة لتبرير هكذا افتراض؟ ليس دون جدوى، في هذا الصدد، الرجوع إلى أعدائنا الطبعيين.

لقد نقل الملحق الأسبوعي لجريدة باري سوار الباريسية، الصادرة في 31 غشت 1939، الحوار المعبر للغاية بين سفير فرنسا كولوندر، من جهة، وهتلر، من جهة أخرى، وذلك في 25 غشت، إبان مقابلتهم الأخيرة (والمحتمل أن يكون كولوندر بالذات هو الذي نقل المعلومات). فهتلر يسيل لعبه وتعتز بالمعاهدة التي عقدها مع ستالين («معاهدة واقعية») ويأسف أن يكون ثمة ضرورة لإسالة الدم الفرنسي والألماني. ويرد كولوندر على هذا المنطق فيقول: «لكن ستالين يظهر الكثير من النفاق، فالمنتصر الأكبر في حال حدوث الحرب سيكون تروتسكي. قل فكرت في ذلك؟»

أجاب الفوهرر: «أعرف ذلك، لكن لماذا أعطت فرنسا وإنكلترا حرية عمل كاملة لبولونيا، الخ...» إن شبح الثورة يتزين بالنسبة لهؤلاء السادة باسم. لكن ما هو جوهر في هذا الحوار الدرامي، في لحظة قطع العلاقات الدبلوماسية بالذات، لا يكمن هنا بالطبع. إن هذا الممثل لإحدى الديمقراطيات الإمبريالية يحاول أن يرعب عدوه بالإيحاء له بأن الحرب تقود حتما إلى الثورة، في حين يشعر هو أيضا بالرعب يجتاح أعماقه. فيجيب هتلر كما لو كان يتكلم على مسألة حسمها منذ زمن بعيد: «أعرف ذلك، أعرف، أعرف ذلك» يا له من حوار مدهش!

إن هتلر وكواوندر يمثلان معا الهمجية التي تهدد أوروبا. وهما لا يشكان لحظة، في الوقت ذاته، بأن الثورة الاشتراكية ستنتصر على همجيتها. وتلك هي، الآن ذهنية الطبقات الحاكمة في العالم الرأسمالي. إن هبوط عزميتها كليا هو أحد العناصر الرئيسية في علاقة القوى بين الطبقات. وللبروليتاريا قيادة ثورية فنية لم تزل ضعيفة، لكن قيادة البورجوازية تهترئ. وببدء هؤلاء السادة

حرباً لم يعرفوا كيف يتفادوها، نجدهم مقتنعين مسبقاً بانهيار نظامهم بصورة محتومة. وهذا الواقع، لوحده، ينبغي أن يكون بالنسبة اليينا مصدر تفاؤل ثوري لا ينضب.

كويواكان، 18 أكتوبر 1939

# طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقية

## كيف تنطرح المسألة؟

إن القطيعة مع الأممية الشيوعية والتوجه نحو الأممية الجديدة قد طرحا من جديد مسألة الاتحاد السوفياتي الاجتماعي. ألا يعني انهيار الأممية الشيوعية انهيار الدولة المنبثقة من ثورة أكتوبر في الوقت ذاته؟ فالأمر يتعلق في الحالتين بمنظمة قيادية واحدة متمثلة بالجهاز الستاليني. هذا الجهاز كان يطبق الطرائق ذاتها داخل الاتحاد السوفياتي، كما في الحلبة الدولية. ونحن الماركسيين - لم ندافع يوما عن المحاسبة المزدوجة الخاصة بالبراندليريين الذين يعتبرون أن السياسة<sup>7</sup> الستالينية في الاتحاد السوفياتي لا غبار عليها، لكنها كارثية خارج الاتحاد السوفياتي. أما نحن فمقتنعون أن هذه السياسة تتساوى في كارثيتها في الحالتين. ألا ينبغي الاعتراف حينذاك بانهيار الأممية الشيوعية وبتصفية ديكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي في آن مع؟

للوهلة الأولى، يبدو هذا المنطق منيعا لا ينال. إلا أنه على خطأ في الحقيقة. فإذا كانت طرائق البيروقراطية الستالينية من النوع ذاته في كل الحقول، فالنتائج الموضوعية المترتبة على هذه الطرائق تتوقف على الشروط الخارجية، أو على مقاومة المواد (إذا استخدمنا لغة الميكانيك). لقد كانت الأممية الشيوعية تمثل سلاحا معدا لتدمير النظام الرأسمالي وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. والدولة السوفياتية تمثل سلاحا معدا لتدمير النظام الرأسمالي وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. والدولة السوفياتية تمثل سلاحا لحماية مكتسبات ثورة منجزة. أما الأحزاب الشيوعية الغربية فلم ترث أي رأس مال، وقوة الجهاز لا تكمن، في تسع أعشارها، في ذاتها، بل في التبدلات الاجتماعية التي تحدثها الثورة الطافرة. وبالطبع، فإن هذا الاعتبار لا يحسم المسألة لوحده، إلا أن له أهمية منهجية كبرى. إنه يبين لنا كيف ولماذا أمكن الجهاز الستاليني أن يفقد أهميته نهائيا كعامل ثوري أممي وأن يحتفظ بجزء من أهميته التقدمية كحارس للمكاسب الاجتماعية التي جاءت بها الثورة البروليتارية. وهذا الوضع المزدوج يمثل واحدا من تجليات قانون التطور اللامتساوي الخاص بالتاريخ.

إن سياسة صحيحة تنتهجها الدولة العمالية لا يمكن أن تنحصر فقط في بناء اقتصادي قومي. فإذا لم تتوسع الثورة على الحلبة الدولية وفقا لنظام لولبي بروليتاري فسوف تبدأ تضيق حتما ضمن

---

7 - إن العلماء البراندليريين الأمريكيين (مجموعة ليتسون) يعتقدون المسألة أيضا: سياسة ستالين الاقتصادية لا غبار عليها، لكن نظام الاتحاد السوفياتي السياسي رديء، إذ أنه يفتقر إلى الديمقراطية. بيد أنه لا يتوارد إلى ذهن هؤلاء المنظرين أن يتساءلوا، لماذا يزيل ستالين الديمقراطية إذا، طالما سياسته الاقتصادية صحيحة وناجحة تماما؟ أليس ذلك مخافة أن يبادر الحزب والطبقة العاملة، الحائزان على الديمقراطية العمالية، فيعبروا بالكثير من الصخب وإثارة القلق عن حماسهما للسياسة الاقتصادية؟

الأطر القومية وفقا لنظام لولبي بيروقراطي. وإذا لم تعم ديكتاتورية البروليتاريا أوروبا والعالم، فسوف تشهد انهيارها الخاص بها. وكل هذا أمر لا جدال فيه إطلاقا، ضمن منظور تاريخي كبير، لكن المسألة كلها مسألة مهل ملموسة. فهل توصلت إلى تصفية الدولة العمالية؟ هنا تكمن المسألة الآن.

ثمة قبل كل شيء مبدأ منهجي ماركسي مهم يعارض التأكيد بأن الدولة العمالية تمت تصفيتها. فديكتاتورية البروليتاريا قامت بواسطة ثورة سياسية وثلاث سنوات من الحرب القاسية. ونظرية الطبقات الاجتماعية من جهة، والتجربة التاريخية، من جهة أخرى، تشهدان أيضا على استحالة انتصار البروليتاريا سلميا، أي من دون صراعات طبقية عظيمة واستخدام السلاح. فهل يمكن أن نتصور في هذه الحالة ثورة مضادة بوجوازية سلمية، غير محسوسة، و«تدرجية»؟ إن الثورات المضادة الإقطاعية، البورجوازية، لم تتم في كل حال، حتى الآن، «بصورة عضوية»، بل تطلبت عملية عسكرية على الدوام والنظريات الإصلاحية - بمقدار ما يمكن للإصلاحية أن ترتفع، عموما، إلى مستوى النظريات - تستند دائما إلى عدم فهم عمق التناقضات الطبقية واستحالة التوفيق بينهما: من هنا منظور تحول الرأسمالية السلمي إلى الاشتراكية. إن الأطروحة الماركسية حول الطابع الكارثي الذي يتصف به انتقال السلطة من طبقة إلى أخرى لا تتعلق فقط بالفترات الثورية حين يندفع التاريخ بعنف إلى الأمام، بل كذلك بفترات الثورية المضادة حين يتراجع المجتمع. ومن يؤكد أن الدولة السوفياتية تحولت تدريجيا من دولة بروليتارية إلى دول بوجوازية إنما يعرض فيلم الإصلاحية بصورة معكوسة.

يمكن للخصوم أن يعترضوا هنا بأن هذا الاستدلال المنهجي العام هو بالرغم من أهميته شديد التجريد فلا يمكن أن يحسم المسألة. فالحقيقة ملموسة على الدوام، وموضوعية استحالة التوفيق بين التناقضات الطبقية يمكن -وينبغي- أن تقود تحليلنا، لكنها لا يمكن أن تحل محل نتائجه. علينا أن ندخل في المضمون المادي للسيرورة التاريخية بالذات.

ونحن نجيب: صحيح أن الحجة المنهجية لا تستنفد المشكلة. إلا أنها تنقل في كل حال عبء الاثبات إلى الجهة المقابلة. وعلى النقاد الذين يعتقدون أنهم ماركسيون أن يبينوا كيف يمكن للبورجوازية التي تخلت عن السلطة بعد صراع دام ثلاث سنوات أن تستعيد هذه السلطة من دون صراع. لكن لما كان خصومنا لا يحاولون أن يعطوا لتقديرهم للدولة السوفياتية تعبيرا نظريا جديا فسوف نحاول أن نتولى عنهم هذا العمل.

«ديكتاتورية على البروليتاريا»

إن الحجة الأكثر انتشارا، والأكثر رواجاً، والتي تبدو للوهلة الأولى أكثر الحجج افحاماً لصالح الطابع غير البروليتاري للاتحاد السوفياتي الحالي، هي التي تستند إلى خنق حرية المنظمات البروليتارية وإلى القدرة الكلية للبيروقراطية. فهل يمكننا في الواقع أن نمثل ديكتاتورية الجهاز، التي أدت إلى ديكتاتورية فرد، بديكتاتورية البروليتاريا بما هي طبقة. أليس واضحاً أن ديكتاتورية البروليتاريا قد غتها الديكتاتورية على البروليتاريا؟ إن هذا المنطق الباهر لا يستند إلى تحليل مادي للسيرورة، كما تتطور في الواقع، بل إلى مخططات مثالية بحثة، إلى قواعد كانطية\* . فبعض «أصدقاء» الثورة النبلاء كوّنوا عن الديكتاتورية صورة متأقّة جداً، ويسقطون في حالة انهيار كلي أمام واقع أن الديكتاتورية الفعلية، المصحوبة بكل ميراثها من الهمجية الطبقيّة، وبكل تناقضاتها الداخلية، وكل أخطاء قيادتها وجرائمهم، لا تشبه في شيء تلك الصورة المتقنة التي كوّنوها عنها. هكذا يديرون ظهرهم للإتحاد السوفياتي بمجرد تبديد الأوهام التي ولّدتها مشاعرهم الطيبة.

أين يمكن إيجاد وصفة ناجعة بخصوص ديكتاتورية البروليتاريا، وفي أي الكتب؟ إن ديكتاتورية أي طبقة من الطبقات لا تعني على الدوام مشاركة جمهور هذه الطبقة بصورة مباشرة في قيادة الدولة. وقد رأينا ذلك بوجه خاص انطلاقاً من مثال الطبقات المالكة. فطبقة النبلاء سيطرت بواسطة الحكم الملكي، الذي كانت تسجد حياله. وديكتاتورية البورجوازية لم تتخذ أشكالاً ديموقراطية واسعة نسبياً إلا ضمن شروط صعود الرأسمالية، حين لم يكن للطبقة الحاكمة ما تخشاه. وقد رأينا الديموقراطية في ألمانيا تخلي الساحة لتسلط هتلر الفردي، والأحزاب البورجوازية التقليدية تصبح أثراً بعد عين. فالبورجوازية الألمانية لا تحكم حالياً بصورة مباشرة، إذ هي تخضع كلياً، من الناحية السياسية، أمام هتلر وعصاباته. بيد أن ديكتاتورية البورجوازية في ألمانيا لم تمس لأن كل شروط سيطرتها الاجتماعية باقية، لا بل جرى تعزيزها، وهتلر قد أنقذ البورجوازية من نزع ملكيتها الاقتصادية، ولو مؤقتاً، عن طريق انتزاع سلطتها السياسية. وواقع أن البرجوازية بدت مضطرة للجوء إلى النظام الفاشي يظهر أن سيطرتها كانت مهددة، لكن من غير أن تنهار إطلاقاً.

سوف يسارع أخصامنا للاعتراض، مستبقين استنتاجنا اللاحق: إذا كان في وسع البورجوازية، بما هي أقلية مستغلة، أن تبقى سيطرتها ولو بواسطة الديكتاتورية الفاشية، فعلى البروليتاريا التي تبني المجتمع الاشتراكي أن تقود دولتها بذاتها، وبشكل مباشر، مجتذبة شرائح من الشعب أوسع فأوسع إلى أمور القيادة. وهذه الحجة، منظوراً إليها بهذا الشكل العام، هي حجة مفحمة، لكنها تعني حصراً، في الحالة المعطاة، أن الديكتاتورية السوفياتية الحالية ديكتاتورية مرضية. فصعوبات البناء الاشتراكي الرهيبة في بلد معزول ومتخلف، علاوة على السياسة الخاطئة التي تنتهجها

\* -نسبة إلى الفيلسوف الألماني كانط. المعرب

القيادة، والتي تعكس، هي أيضا، ضغط التخلف والعزلة في نهاية المطاف، أدت إلى مصادرة البيروقراطية للبروليتاريا سياسيا من أجل أن تحافظ بطريقتها الخاصة بها على المكتسبات الاجتماعية التي حققتها تلك البروليتاريا. إن تشريح المجتمع يتحدد بعلاقات اقتصادية، وطالما لم يتم قلب أشكال الملكية التي خلقتها ثورة أكتوبر، تبقى البروليتاريا هي الطبقة المسيطرة.

إن التأملات حول «ديكتاتورية البيروقراطية على البروليتاريا»، من دون تحليل أعمق، أي من دون تحديد الجذور الاجتماعية الخاصة بالقيادة البيروقراطية وحدودها الطبقيّة، تختزل ببساطة إلى جمل ديموقراطية براقّة، تتكرر كثيرا لدى المناشفة. ولا يمكننا الشك في أن الأغلبية الساحقة من العمال السوفيات ليست مسرورة من البيروقراطية، لا بل أن جزءا مهما من بينهم، ليس الأسوأ، يمقتها. إلا أنه إذا لم يكن هذا الامتعاظ يتخذ أشكالا عاصفة وجماعية، فليس ذلك ناتجا عن عمليات القمع: يخاف العمال أن يفتحوا الطريق للاعداء الطبقيين إذا هم في الواقع أكثر تعقيدا مما يتصور «ديموقراطيون» سطحيون. فالعمال السوفيات قادرون على أن يجهزوا على الحكم المطلق لو انفتح أمامهم منظور آخر، ولو لم تتلون السماء في الغرب بدكنة الفاشية، بل بلون الثورة الأحمر. وطالما لم يحصل شيء من ذلك، فسوف تتسامح البروليتاريا مع البيروقراطية وهي تصر بأسنانها، وترى هكذا فيها أداة ديكتاتورية البروليتاريا. إن أيا من العمال السوفيات نتكلم معه بقلب مفتوح لن يوفر الكلام الصارم حيال البيروقراطية الستالينية، لكن ما من واحد منهم يسلم بأن الثورة المضادة قد أنجزت فالبروليتاريا تشكل عمود الدولة السوفياتية الفقيرة غير مسؤولة، فنحن حيال دولة بادية المرض. هل هذه الدولة قابلة للشفاء؟ ألا تعني متابعة محاولات العلاج انفاقا عقيما للوقت الثمين؟ لقد انطرح السؤال بشكل سيء، فنحن لا نعني بالعلاج تدابير اصطناعية، مفصولة عن الحركة الثورية العالمية، بل مواصلة النضال تحت راية الماركسية. إن جوهر «العلاج» يكمن في نقد البيروقراطية الستالينية من دون هوادة، وفي تربية كوادر الأممية الجديدة، وفي بعث الطاقة النضالية لدى الطليعة البروليتارية العالمية. وهو يتناسب مع الاتجاه الأساسي الذي ينحوه التطور التاريخي.

فلنشر، عابرين، إلى أن بعض الخصوم قالوا لنا في السنوات الأخيرة أكثر من مرة أننا «نضيع وقتنا سدى» إذ نهتم بمعالجة الأممية الشيوعية. ونحن لم نعد أحدا في يوم من الأيام بأننا سنشفي الأممية الشيوعية. كل ما فعلناه هو أننا رفضنا التصريح، قبل التثبيت النهائي، بأن المريض قد مات أو لم يعد منه رجاء. لم نضيّع يوما واحدا لأجل هذا «العلاج»، في كل حالة من الحالات. لقد كونا كوادر ثوريين وهيانا المواقف الأساسية، النظرية والبرنامجية، الخاصة بالأممية الجديدة.

## ديكتاتورية البروليتاريا، معيار مثالي

إن السادة علماء الاجتماع «الكانطيين» (نعنذر حيال ظل كانط) غالبا ما يتوصلون إلى استنتاج مفاده أن الديكتاتورية «الخالصة»، أي بالشكل الذي تستجيب معه لمعاييرهم المثالية، لم توجد إلا في أيام كومونة باريس، أو في أول فترة تلت ثورة أكتوبر، قبل صلح بريست-ليتوفسك، وفي أحسن الأحوال لغاية بدء السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب). إن هذا عين الخطأ والضلال. فإذا كان ماركس وإنجلز سميا كومونة باريس «ديكتاتورية البروليتاريا» فذلك بسبب ما كانت تنطوي عليه من امكانات، وبسببه فقط. بيد أن الكومونة، بحد ذاتها، لم تكن بعد ديكتاتورية البروليتاريا. فبعد أن استولت على السلطة لم تعرف ما تفعل بها؛ لم تكن تهاجم بل تنتظر، بقيت هكذا محصورة في إطار باريس وحسب، ولم تجرؤ على مس المصرف الحكومي. لم تنجز -ولم تكن قادرة على أن تنجز- الثورة على صعيد الملكية لأنها لم تكن حائزة على السلطة على المستوى القومي. تضاف إلى ذلك العصبوية البلانكية والمسبقات البرودونية التي لم تكن تسمح حتى لقادة الحركة بأن يفهموا الكومونة كديكتاتورية البروليتاريا فهما كاملا.

أما الرجوع إلى الفترة الأولى من اندلاع ثورة أكتوبر فليس أكثر توفيقا. فمضمون الثورة الاجتماعي اقتصر حتى خريف 1918، لا حتى صلح بريست-ليتوفسك وحسب، على الانتفاضة الزراعية البورجوازية الصغيرة وعلى الرقابة العمالية على الإنتاج. وهذا يعني أن الثورة لم تتخط بأعمالها، حتى ذلك الحين، حدود المجتمع البورجوازي. في تلك الفترة الأولى بالذات، كانت تسيطر سوفياتات الجنود إلى جانب السوفياتات العمالية، لا بل كانت الأولى تزيج الثانية في العديد من المرات. وسوف ننتظر خريف 1918 حتى يعود العنصر البورجوازي الصغير الزراعي -جنودا وفلاحين- إلى مستقره، ويبدأ العمال بتأميم وسائل الإنتاج. فلا يمكن الكلام على بداية ديكتاتورية البروليتاريا الحقيقية إلا انطلاقا من تلك الفترة. لكن علينا -حتى هنا- أن نتحفظ كثيرا. فقد كانت الديكتاتورية تقتصر في سنواتها الأولى على إمارة موسكو واضطرت لخوض حرب دامن ثلاث سنوات في كل الاتجاهات، منطلقا من موسكو إلى الأطراف. وهذا يعني أن النضال كان ما يزال يخاض حتى عام 1921، أي حتى النيب بالضبط، من أجل إقامة ديكتاتورية البروليتاريا على صعيد الدولة بمجملها. ولما كان الجهلة من الماركسيين المزييفين يرون أن الديكتاتورية زالت منذ بداية النيب، فهذا يعني أن هذه الديكتاتورية لم تقم في يوم من الأيام. هؤلاء السادة يرون أن ديكتاتورية البروليتاريا مجرد مفهوم لا يمكن قياسه، معيار مثالي لا يقبل التحقق على أرضنا الخاطئة. ولا يدهشنا أن «المنظرين» من هذا النموذج، بمقدار ما لا يتخلون عن اسم الديكتاتورية بكل بساطة، يحاولون محو التناقض العنيد بين هذه الديكتاتورية والديموقراطية البورجوازية.

وإذا انتقلنا إلى جماعة البدعة الباريسية الذين يسمون أنفسهم «الشيوعيين-الديموقراطيين» (سوفارين وشركاه) نجد أنفسنا حيال جماعة مثيرة للفضول إلى أبعد الحدود، من

وجهة نظر مخبرية لا من وجهة نظر سياسية. فاسمها ذاته ينطوي منذ البدء على القطيعة مع الماركسية. ذلك أن ماركس رفض في نقد برنامج غوتا تسمية الاشتراكية-الديموقراطية، بما أنه وضع النضال الاشتراكي الثوري تحت رقابة شكلية هي رقابة الديموقراطية. ومن البديهي أن «الشيوعيين-الديموقراطيين» لا يتميزون في شيء من حيث المبدأ عن «الاشتراكيين-الديموقراطيين»، فليس بين الاشتراكية والشيوعية حاجز ثابت. والهبوط يبدأ حين لا ترتبط الاشتراكية والشيوعية كحركة أو دولة، بمسيرة الصراع الفعلية، بالشروط المادية للمسيرة التاريخية، بل بتجريد «الديموقراطية» ما فوق الاجتماعي وما فوق التاريخي، وهو في الواقع أداة البورجوازية في دفاعها عن نفسها بوجه ديكتاتورية البروليتاريا. وإذا كان بالامكان في عهد برنامج غوتا، ألا نرى في كلمة الاشتراكية-الديموقراطية أكثر من كلمة غير صحيحة وغير علمية حين يتبناها حزب بروليتاري سليم التفكير، فكل تاريخ الديموقراطية البورجوازية و«الاشتراكية» اللاحق يجعل من راية «الشيوعية (?) الديموقراطية» راية خيانة طبقية مباشرة.

## بونابرتية

سيقول الخصم من نموذج اوربانز: لم تتم حتى الآن إعادة النظام البورجوازي، لكن لم يعد ثمة دولة عمالية، فالنظام السوفياتي الحالي هو دولة بونابرتية فوق الطبقات أو بين الطبقات. لقد سبق وصفنا الحسابات مع هذه النظرية في حينها. فالبونابرتية كانت، وما تزال، حكومة البورجوازية في فترات الأزمات التي تنتاب المجتمع البورجوازي. إن في وسعنا، لا بل يتوجب علينا، أن نميز البونابرتية «التقدمية» التي توطد المكاسب الرأسمالية الخالصة للثورة البورجوازية، من بونابرتية عصرنا المتشنجة (بابن-شلايهر، دولفوس، المرشح للقب بونابرت هولندي كوليغن، الخ.). فالبونابرتية تعني دائما تذبذبا سياسيا بين الطبقات، لكننا نقع تحت البونابرتية بمختلف تجسيدات التاريخ على قاعدة اجتماعية واحدة لا تتغير، تتمثل بالملكية البورجوازية. وما من شيء أكثر عبثا من استنتاج طابع غير طبقي للدولة البونابرتية، انطلاقا من التحايلات البونابرتية بين الطبقات أو من موقع الزمرة البونابرتية «فوق الطبقات». يا له من سخف مخيف، فالبونابرتية ليست سوى شكل من أشكال الدولة الرأسمالية.

وإذا أراد اوربانز تعميم البونابرتية لتشمل النظام السوفياتي الحالي أيضا، فنحن مستعدون للقبول بهكذا تفسير موسع، لكن بشرط واحد: هو أن يجري تحديد مضمون «البونابرتية» السوفياتي بالوضوح الضروري. إنه لصحيح كليا أن الحكم المطلق الذي مارسه البيروقراطية السوفياتية قد تشكل على أرضية التذبذب بين القوى الطبقية المختلفة، الداخلية كما الخارجية. وبمقدار ما تتوج هذا التذبذب البيروقراطي بالنظام الشخصي والاستفتائي الذي أرساه ستالين، يمكن الكلام على بونابرتية سوفياتية. لكن في حين تطورت بونابرتية البونابرتيين الاثنين، كما

بونابرتية سلاثلهما الحاليين التعساء، وتتطور على قاعدة النظام البورجوازي، تقف بونابرتية البيروقراطية السوفياتية على أرض النظام البروليتاري. إن الابتكارات في المصطلحات أو المماثلات التاريخية يمكن ان تسهل التحليل بشكل أو بآخر، لكن ليس بوسعها أن تغير طبيعة الاتحاد السوفياتي الاجتماعية.

### «رأسمالية الدولة»

في الفترة الأخيرة، ابتكر اوربانز نظرية جديدة تقول أن البنية الاقتصادية للسوفياتات هي شكل من أشكال «رأسمالية الدولة». ويكمن «التقدم» في أن اوربانز هبط من تنازين الاصطلاحات في حقل البنية الفوقية السياسية إلى الأساس الاقتصادي. إلا أن هذا الهبوط لا يعود عليه، للأسف، بأي نتائج جيدة.

ويرى اوربانز أن رأسمالية الدولة هي آخر شكل من أشكال دفاع النظام البورجوازي عن نفسه: يكفي النظر إلى الدولة ذات التنظيم الحرفي «القائمة على التخطيط» في إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة. إن اوربانز المعتاد على السخاء يضيف إليها الاتحاد السوفياتي، وسوف نتكلم على كل ذلك فيما بعد. وفيما يخص الدول الإمبريالية، يضع اوربانز أصبعه على ظاهرة بالغة الأهمية من ظواهر عصرنا. فالرأسمالية الاحتكارية تخطت منذ زمن طويل إطارات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحدود الدولة القومية. بيد أن الطبقة العاملة التي شنتها منظماتها الخاصة بها، لم تعرف كيف تحرر قوى المجتمع الإنتاجية في الوقت المناسب من سلاسل الرأسمال. وقد نتج عن ذلك حقبة متمادية في الطول تتميز بالتشنجات الاقتصادية والسياسية. فقوى الإنتاج تصطمم بحواجز الملكية الخاصة والحدود القومية. والدول البورجوازية مضطرة أن تقمع تمرد قواها الإنتاجية الخاصة بها عن طريق القبضة البوليسية، وهذا هو «الاقتصاد المخطط» المزعوم. ويمكن الاصطلاح على تسميته رأسمالية الدولة، بمقدار ما تحاول الدولة أن تضبط وتنظم الفوضى الرأسمالية.

بيد أن من المفيد التذكير بأن الماركسيين كانوا يفهمون بكلمة رأسمالية الدولة، في البدء المنشآت الاقتصادية العائدة للدولة، لا أكثر ولا أقل. وعندما حلم الاصلاحيون بالانتصار على الرأسمالية عن طريق تمليك البلديات والدولة عددا متزايدا من مؤسسات النقل الصناعية، رد الماركسيون على ذلك بالقول: ليست هذه هي الاشتراكية بل رأسمالية الدولة. إلا أن هذا الاصطلاح اتخذ فيما بعد معنى واسعا واصبح يطلق على كل أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد: ويستخدم الفرنسيون بهذا المعنى كلمة «الدولتية»<sup>\*</sup>.

\* استخدمنا هذه الكلمة للدلالة على نزعة التدخل لدى الدولة أو ما يشيرون إليه بالفرنسية «étatisme»

إلا أن أوربانز لا يلاحظ محاولات «رأسمالية الدولة» وحسب، بل هو يقدرها على طريقته. وهو يعلن أن نظام «رأسمالية الدولة» مرحلة لأبد منها، علاوة على أنها مرحلة متقدمة في تطور المجتمع، مثلما يشكل التروست تقدما بالمقارنة مع المنشآت المبعثرة. إن هذا الخطأ الأساسي في تقدير التخطيط الرأسمالي يكفي لوحده لدفن أي اتجاه من الاتجاهات.

وإذا كان بالإمكان، في عصر صعود الرأسمالية الذي وضعت الحرب حدا له، ان نعتبر أشكال التدويل المختلفة -مع بعض البشائر السياسية- ظاهرة متقدمة، أي أن نرى أن رأسمالية الدولة تسير بالمجتمع قدما، عن طريق تسهيل العمل الاقتصادي المقبل الذي ستتولاه ديكتاتورية البروليتاريا، فعلينا اعتبار «الاقتصاد المخطط» الحالي كطور رجعي على الإطلاق: إن رأسمالية الدولة تتطلع إلى تحرير الاقتصاد من قسمة العمل الدولية، وتكيف قوى الإنتاج مع بوتقة الدولة القومية، وتقليص الاقتصاد في بعض الفروع بشكل اصطناعي وخلق فروع أخرى، بشكل اصطناعي أيضا، بواسطة نفقات هامشية ضخمة. إن السياسة الاقتصادية للدولة الحالية، ابتداء بالجمارك من النموذج الصيني القديم ووصولاً إلى تنظيم غير ثابت، لقاء الانخفاض في الاقتصاد القومي وإدخال التشوش في العلاقات العالمية وبلبله تامة في النظام النقدي، وفي أمور سنكون بحاجة إليها من أجل التخطيط الاشتراكي. إن رأسمالية الدولة الحالية لا تعد عمل الدولة الاشتراكية اللاحق ولا تسهله، بل تخلق، على العكس، صعوبات إضافية عظيمة على طريق هذا العمل. لقد فوّتت البروليتاريا مجموعة من فرص الاستيلاء على السلطة، وهكذا خلقت، على الصعيد السياسي، شروط الهمجية الفاشية، وعلى الصعيد الاقتصادي، شروط عمل «رأسمالية الدولة» المدمر. وسيكون على البروليتاريا، بعد استيلائها على السلطة، أن تبرئ ذمتها، اقتصاديا، من تقصيراتها السياسية.

## اقتصاد الاتحاد السوفياتي

الآن ما يهمنا قبل كل شيء، ضمن أطر العمل الراهن، إنما هو كون أوربانز يحاول إضفاء مفهوم «رأسمالية الدولة» على الاقتصاد السوفياتي. ويصعب علينا أن نصدق أعيننا ونحن نراه يرجع إلى لينين، ولا نجد غير طريقة واحدة لتفسير هذا الرجوع: فأوربانز، المبتكر الأبدي، الذي يخلق في كل شهر نظرية جديدة، لا يجد وقتا لقراءة الكتب التي يستشهد بها. إن لينين يستخدم تعبير «رأسمالية الدولة» حقا، لا ليطبقه على الاقتصاد السوفياتي بمجمله، بل على جزء محدد من هذا الاقتصاد: على الامتيازات الأجنبية، والشركات المختلطة الصناعية والتجارية، وبصورة جزئية على التعاون الفلاحي، وهو تعاون «كولاكي» إلى حد بعيد، تفرض الدولة رقابتها عليه. كل هذه الأمور عناصر رأسمالية لا شك فيها، لكن لما كانت تشرف الدولة عليها، لا بل تعمل بمشاركة مباشرة منها، كالشركات المختلطة، فقد كان لينين يسمي هذه الأشكال الاقتصادية «رأسمالية

الدولة» واضعا التعبير «بين مزدوجتين». أمّا ما كان يجعل هذا التعبير اصطلاحيا، فهو كون الأمر لا يتعلق بدولة بورجوازية بل بدولة عمالية؛ والمزدوجتان تشيران بالضبط إلى هذا الفرق الذي ليس ضئيل الأهمية. لكن بمقدار ما كانت الدولة العمالية تتسامح مع الرأسمال الخاص وتسمح له بأن يستغل العمال، ضمن حدود معينة، فقد كانت تغطي بأحد جناحيها علاقات بورجوازية. بهذا المعنى المحدود بشكل دقيق، كان يمكننا الكلام على «رأسمالية الدولة».

لقد أطلق لينين التعبير إبان الانتقال إلى النيب، حين كان يفترض أن الامتيازات و«الشركات المختلطة»، أي المنشآت المرتكزة على اتحاد رأسمال الدولة والرأسمال الخاص، ستشغل مكانة عظيمة في الاتحاد السوفياتي، إلى جانب التروستات والنقابات التابعة للدولة بصورة خالصة. وبالتعارض مع المنشآت الدولية-الرأسمالية، أي الامتيازات، الخ، كان لينين يعرف التروستات والنقابات السوفياتية كـ«منشآت من النموذج الاشتراكي المنطقي». أمّا تطور الاتحاد السوفياتي اللاحق، وبخاصة الصناعة، فقد كان لينين يتصوره بشكل تنافس بين المنشآت الدولية-الرأسمالية والمنشآت الدولية الخالصة.

على ضوء ما أسلفنا، نرى بوضوح ضمن أي حدود كان لينين يستخدم التعبير الذي فتن أوبانز. ومن أجل الاجهاز على الكارثة النظرية التي تفتق عنها ذهن زعيم «عصبة لينين (!)» يجب التذكير أيضا بأن الامتيازات والشركات المختلطة لم تلعب أي دور تقريبا في الاتحاد السوفياتي، وذلك خلافا لتوقعات لينين الأولى. ولم يعد ثمة شيء الآن من هذه المنشآت الدولية-الرأسمالية. على العكس من ذلك، فالتروستات السوفياتية التي كان مصيرها ما يزال هشا للغاية في مطلع النيب، شهدت في السنوات التي تلت موت لينين تطورا فائقا. هكذا إذا استخدمنا مصطلح لينين بدقة وتفهم، فمعنى القول أن تطور السوفياتات الاقتصادي قد جانب طور «رأسمالية الدولة» وتطور عن طريق المنشآت من «النموذج الاشتراكي المنطقي».

بيد أن ثمة ضرورة، هنا أيضا، لإزاحة حالات سوء فهم ممكنة، من نوع معاكس تماما في هذه المرة. لقد كان لينين يختار تعابيره بشكل دقيق، فلا يسمي التروستات منشآت اشتراكية، كما يسميها الستالينيون الآن، بل منشآت «من النموذج الاشتراكي». وهذا التمييز الدقيق في الاصطلاح كان يعني، بريشة لينين، لا من حيث النموذج، أي الاتجاهات، بل من حيث مضمونها بمجمله، حين تتمكن من تثوير الاقتصاد الزراعي وإزالة التناقض بين المدينة والقرية، وحين تتعلم كيف تكفي كليا كل المتطلبات الإنسانية، وبتعبير آخر، حين تشكل مجتمعا اشتراكيا حقيقيا على قاعدة الصناعة المؤممة والزراعة المجمعمة. وكان لينين يتصور إنجاز هذا الهدف على أساس أنه العمل المتلاحق الذي يقوم به جيلان أو ثلاثة أجيال، وذلك في علاقة لا تنفصم بتطور الثورة العالمية.

باختصار، نفهم برأسمالية الدولة، بالمعنى الدقيق للكلمة، ادارة الدولة البورجوازية لمنشآت صناعية، وغير صناعية، لحسابها الخاص أو التدخل «التنظيمي» من جانب الدولة البورجوازية في عمل المنشآت الرأسمالية الخاصة. أمّا «رأسمالية الدولة»، بين مزدوجتين، فكان لينين يفهم بها إشراف الدولة العمالية على المنشآت والعلاقات الرأسمالية الخاصة. وما من أحد من هذين التحديدين يمكن أن ينطبق على الدولة السوفياتية الحالية. فأى مضمون اقتصادي ملموس يعطيه أوربانز لمفهوم «رأسمالية الدولة» السوفياتية؟ هذا ما يبقى في غياهب الأسرار، أي أن كل نظريته الجديدة مبنية على استشهد أسيتت قراءته.

## البيروقراطية والطبقة الحاكمة

الا أن ثمة أيضا نظرية أخرى حول الطابع «غير البروليتاري» للدولة السوفياتية، أكثر تعقيدا وأكثر اعتدالا، لكن ليست أكثر جدية. فالاشتراكي-الديموقراطي الفرنسي لوسيان لورا، رفيق بلوم ومعلم سوفارين، كتب كتابا يدافع فيه عن وجهة النظر القائلة أن المجتمع السوفياتي يمثل بحد ذاته نموذجا جديدا على الإطلاق من التنظيم الطبقي، دون أن يكون بروليتاريا ودون أن يكون بورجوازيا، لأن البيروقراطية لا تسيطر على البروليتاريا سياسيا وحسب بل هي تستغلها اقتصاديا أيضا، عن طريق امتصاص فائض القيمة الذي كانت تتوزعه البورجوازية في السابق. ويلبس لورا اكتشافاته صيغا وازنة مستقاة من رأس المال، ويضفي هكذا على «علم اجتماع»ه السطحي، الوصفي الصرف، مظهر عمق. والمنتحل، كما يبدو، لا يعرف أن مجمل نظريته صيغت، وإن بمزيد من الحمية والبريق، قبل ثلاثين عاما، بقلم الثوري الروسي-البولوني ماخايسكي الذي كان يمتاز على مبسطه الفرنسي بكونه لم ينتظر ثورة أكتوبر، أو البيروقراطية الستالينية، ليحدد مسبقا «ديكتاتورية البروليتاريا» كأساس لمناصب قيادة البيروقراطية المستغلة. إلا أن ماخايسكي ذاته لم يخلق نظريته من لا شيء: فهو لم يفعل غير «تعميق» سوسيولوجي واقتصادي للمسبقات الفوضوية ضد الاشتراكية الدولية. وماخايسكي كان يستخدم كذلك صيغ ماركس، لكن بصورة أكثر منطقية مما فعل لورا: فماخايسكي يرى أن مؤلف رأس المال أخفى عن سوء نية، داخل صيغ إعادة الإنتاج (الجزء الثاني) ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ستمتصه الانتلجنسيا الاشتراكية (البيروقراطية).

وقد دافع مياسكينوف، في أيامنا هذه، عن «نظرية» من هذا النوع -لكن دون فضح ماركس المستغل- معلنا أن ديكتاتورية البروليتاريا استبدلت في الاتحاد السوفياتي بديكتاتورية طبقة جديدة هي الاشتراكية-البيروقراطية. ومن المرجح أن لورا استقى نظريته مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، من مياسكينوف، ولم يفعل أكثر من اضافة تعبيره المتحذلق و«العلامة» عليها. وحرصا

على الأ نغفل شيئاً، علينا أن نضيف أيضاً أن لورا انتحل كل أخطاء روزا لوكسمبورغ (الأخطاء فقط)، بما فيها تلك التي تخلصت هي منها.

لكن فلنقترب من «النظرية» بالذات. إن الطبقة تمثل بالنسبة للماركسي مفهوما مهما بصورة استثنائية، بالإضافة إلى أنه محدد علمياً. فالطبقة لا تتحدد فقط بالمشاركة في توزيع الدخل القومي، بل كذلك بدور مستقل في بنية الاقتصاد العامة، وبجذور مستقلة في أسس المجتمع الاقتصادية. وكل طبقة (الإقطاع، الفلاحون، البورجوازية الصغيرة، البورجوازية الرأسمالية، البروليتاريا) تبلور أشكالها الخاصة من الملكية في حين نلاحظ أن البيروقراطية لا تمتلك أياً من هذه الملامح الاجتماعية، وليس لها موقع مستقل في سيرورة الانتاج والتوزيع، ولا جذور مستقلة من الملكية. أما وظائفها فعائدة، في جوهرها، إلى التقنية السياسية للسيطرة الطبقيّة. إن حضور البيروقراطية التي ترتبط بشكل وثيق للغاية بالطبقة المسيطرة اقتصادياً، تتغذى بجذور هذه الطبقة الاجتماعية وتبقى ببقائها، وتسقط بسقوطها.

### الاستغلال الطبقي والطفيلية الاجتماعية

سيقول لورا أنه لا «يعترض» على دفع أتعاب البيروقراطية بمقدار ما تضطلع بوظائف سياسية واقتصادية وثقافية لا غنى عنها، إلا أن الأمر يتعلق، من جانبها، بتملك لا رقابة عليه لجزء مبالغ به إلى أبعد الحدود من الدخل القومي: بهذا المعنى بالضبط يرى فيها «طبقة مستغلة». وهذه الحجة التي تستند إلى وقائع غير قابلة للدحض لا تبدل مع ذلك من هيئة البيروقراطية عموماً.

إن البيروقراطية تمتص على الدوام، وفي ظل أي نظام، جزءاً كبيراً من فائض القيمة. وليس دون جدوى أن نحسب، مثلاً، أي حصة من الدخل القومي يبتلعها الجراد الفاشي في إيطاليا وألمانيا. إلا أن هذا الواقع، الذي ليس قليل الأهمية بحد ذاته، غير كافٍ لإطلاقاً لتحويل البيروقراطية الفاشية إلى طبقة حاكمة مستقلة. إنها وكيل البورجوازية، وهذا الوكيل يجلس حقا على رقبة السيد، وينتزع أحياناً قطعاً ضخمة من فمه، لا بل يبصق على الجمجمة الصلحاء الخاصة به كبورجوازي، علاوة على ذلك. ولنعترف أن هذا الأمر ليس ملائماً جداً في وضع وكيل، لكن، مهما يكن، يبقى الوكيل مجرد وكيل، والبورجوازية تترتاح إليه، لأنها بدونها تكون هي ونظامها في أسوأ الأحوال.

Mutatis mutandis\* (إذا غيرنا ما يقتضي تغييره)، فإن ما جرى قوله يمكن أن ينطبق أيضاً على البيروقراطية الستالينية. فهي تبتلع وتبذر جزءاً مهماً من الثروة القومية، وتكلف قيادتها

\* باللاتينية في النص (م)

البروليتاريا غالبا جدا. إنها تشغل وضعا فائق الامتياز في المجتمع السوفياتي، لا بمعنى الحقوق السياسية والإدارية فحسب، بل كذلك بمعنى المنافع المادية الضخمة. إلا أن الشقيق الأكبر ضخامة وشرائح اللحم الأكثر إثارة للشهية، وحتى السيارات الرولز رولز لا تجعل من البيروقراطية طبقة مهيمنة مستقلة.

إن عدم المساواة، ولا سيما عدم مساواة صارخة إلى هذا الحد، أمر مستحيل تماما، بالتأكيد، في المجتمع الاشتراكي. لكن رغم الأكاذيب الرسمية وغير الرسمية ليس النظام السوفياتي الحالي نظاما اشتراكيا بل هو نظام إنتقالي. وهو ما يزال يحمل معه أرث الرأسمالية المخيف، لا سيما اللا مساواة الاجتماعية، لا بين البيروقراطية والبروليتاريا وحسب، بل كذلك داخل البيروقراطية بالذات وداخل البروليتاريا. وضمن بعض الحدود، تبقى اللا مساواة في الطور الحالي سلاحا بوجوازيا للتقدم الاشتراكي: فالأجر المتميز، والعلاوات، الخ، محفزات للمنافسة.

وإذا كان الطابع الانتقالي الخاص بالبناء الحالي يفسر اللا مساواة، إلا أنه لا يبرر إطلاقا الامتيازات المخيفة، المرئية، والمخفية، التي تحصل عليها قمم البيروقراطية غير الخاضعة للرقابة. والمعارضة اليسارية لم تنتظر اكتشافات أوربانز ولورا وسوفارين وسيمون فايل<sup>8</sup> وغيرهم، لتعلن أن البيروقراطية بشتى تجلياتها تززع روابط المجتمع السوفياتي الأخلاقية، وتولد استياء حادا ومشروعا لدى الجماهير وتمهد الطريق أمام أخطار عظيمة.

غير أن امتيازات البيروقراطية، بحد ذاتها، لا تغير حتى الآن أسس المجتمع السوفياتي، لأن البيروقراطية لا تستمد امتيازاتها من بعض العلاقات الخاصة على صعيد الملكية، بما هي «طبقة»، بل من علاقات الحياة بالذات التي خلقتها ثورة أكتوبر والتي تتناسب بجوهرها مع ديكتاتورية البروليتاريا.

حين تسرق البيروقراطية الشعب (وهو ما تفعله كل بيروقراطية، بأشكال متنوعة)، لا نجد أنفسنا حيال استغلال طبقي بالمعنى العلمي للكلمة، بل حيال طفيلية اجتماعية، حتى ولو كان ذلك

---

8 - بعد أن يئست سيمون فايل من «التجارب «البائسة» التي مرت بها «ديكتاتورية البروليتاريا»، وجدت تعزية في رسالة جديدة تتمثل بالدفاع عن شخصيتها في وجه المجتمع، وهي صيغة متحدرة من الليبرالية القديمة أنعشتها إثارة فوضوية رخيصة. فكروا أيضا أم سيمون فايل تتحدث بأبهة عن «أوهام»نا. والحقيقة أنها بحاجة، هي وأمثالها، لسنوات عديدة كي تتحرر من المسابقات البورجوازية الصغيرة الأكثر رجعية. طبعا، لقيت وجهات نظرها الجديدة ملجأ في النشرة التي تحمل العنوان الساخر بوضوح، عنوان «الثورة البروليتارية». ونشرة لوزان تتناسب تماما مع الثوريين الكئيبين، وأصحاب الدخل السياسيين، الذين يحيون على فوائد رأسمال من الذكريات، والحجاجين المدعين الذين ربما سيأتون إلى الثورة.. حين تكون قد أنجزت.

بدرجة فائقة. ولقد شكل اكليروس العصر الوسيط طبقة، أو «وضعا» اجتماعيا، بمقدار ما كانت سيطرته تستند إلى نظام محدد من الملكية العقارية والقنانة. أمّا الكنيسة الحالية فليست طبقة مستقلة، بل جماعة طفيلية. فمن العبث الكلام على الاكليروس الأمريكي كما على طبقة مسيطرة خاصة، إلا أنه لا شك أن الكهنة من مختلف الألوان يبتلعون في الولايات المتحدة حصة كبرى من فائض القيمة. والبيروقراطية، كما الاكليروس، يشبهان من حيث ملامحهما الطفيلية البروليتاريا الرثة التي لا تمثل، هي الأخرى، «طبقة» مستقلة.

## منظوران

سوف تظهر لنا المسألة بوضوح أكبر إذا تأملناها بشكلها الحركي، لا بشكلها الساكن. فالبيروقراطية السوفياتية التي تستهلك، دون أن تنتج، حصة ضخمة من الدخل القومي، معنية في الوقت ذاته بتطور البلاد الاقتصادي والثقافي: فكلما زاد الدخل القومي كلما زاد مقدار امتيازاتها. إلا أنه انطلاقا من أسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية سوف ينسف الازدهار الاقتصادي والثقافي قواعد السيطرة البيروقراطية بالذات. وواضح أن البيروقراطية لا تظهر، في مثل هذه الحالة التاريخية الموفقة، إلا كأداة -رديئة ومكلفة- للدولة الاشتراكية.

لكن ثمة من سيرد علينا بأن البيروقراطية تعيق نمو البلاد الاقتصادي والثقافي باستهلاكها جزءا متعظما من الدخل القومي وضرب النسب الأساسية الخاصة بالاقتصاد. وهذا صحيح تماما: فالتطور الحق، من دون معيقات، على صعيد النزعة البيروقراطية، سيؤدي حتما إلى وقف النمو الاقتصادي والثقافي وإلى أزمة اجتماعية رهيبة ونكوص المجتمع بمجمله إلى الخلف. لكن هذا لا يعني انهيار ديكتاتورية البروليتاريا وحسب، بل كذلك نهاية السيطرة البيروقراطية في آن معا. ومحل الدولة العمالية لا تحل علاقات «اشتراكية-بيروقراطية» بل رأسمالية.

إننا نأمل أن يساعدنا هذا المنظور المزدوج على أن نرى بوضوح فيما نتناقش بصدد طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقيّة: سواء وضعنا أنفسنا حيال احتمال التقدم اللاحق في النظام السوفياتي، أو على العكس، حيال احتمال انهياره، لا تظهر البيروقراطية، في الحالتين، كطبقة مستقلة، بل كزائدة فطرية في جسم البروليتاريا. يمكن للدملة أن تبلغ أحجاما ضخمة، لا بل أن تخنق الجسم الحي، لكن لن يكون بوسع الدملة أن تتحول يوما إلى جسم مستقل.

فلننصف أخيرا من أجل اكتمال الوضوح: إذا أمكن لحزب ماركسي أن يستلم السلطة اليوم في الاتحاد السوفياتي، فسوف يعيد النظام السياسي، ويغير البيروقراطية ويظهرها ويكبحها عن طريق رقابة الجماهير، ويبدل كل الممارسة الادارية، ويحدث سلسلة من الاصلاحات الرئيسية في

ادارة الاقتصاد، لكن لن يكون عليه في أي من الحالات أن يحدث إنقلابا في علاقات الملكية، أي ثورة اجتماعية جديدة.

### الطرق المحتملة للثورة المضادة

ليست البيروقراطية طبقة مهيمنة، إلا أن التطور اللاحق للنظام البيروقراطي يمكن أن يؤدي إلى ظهور طبقة مهيمنة جديدة، لا عبر الطريق العضوي الذي يسلكه الانحطاط بل عبر الثورة المضادة. إننا نطلق على الجهاز الستاليني، صفة الوسطية، لأنه يضطلع بالضبط بدور مزدوج: اليوم، في حين لم يعد ثمة قيادة ماركسية ولم تظهر بعد قيادة ماركسية، نراه يدافع عن ديكتاتورية البروليتاريا بوسائله الخاصة به، لكن هذه الوسائل تسهل بطبيعتها انتصار العدو إذا، ومن لم يفهم دور الستالينية المزدوجة لم يفهم شيئا.

سوف يعيش المجتمع الاشتراكي من دون حزب، ومن دون سلطة. أمّا في شروط فترة الانتقال فتلعب البنية الفوقية دورا حاسما. إن ديكتاتورية البروليتاريا المطورة والدعمة تستتبع دور الحزب بما هو طليعة مستقلة، وتجميع البروليتاريا بواسطة نظام النقابات، والارتباط المحكم بين الشغيلة والدولة عن طريق نظام السوفيئات، وفي الأخير وحدة نضال الدولة العمالية والبروليتاريا العالمية عبر الأممية. إلا أن البيروقراطية خنقت الحزب والنقابات والسوفيئات والأممية. ولا جدوى من تفسير الحصة العظيمة من المسؤولية عن انحطاط النظام البروليتاري التي تتحملها الاشتراكية-الديموقراطية العالمية، المثقلة بالجرائم والخianات، وهي الحزب الذي ينتسب إليه السيد لورا<sup>9</sup>.

لكن مهما يكن التوزيع الحقيقي للمسؤولية التاريخية، فالنتيجة هي ذاتها: أن خنق الحزب والسوفيئات والنقابات يعني تذرير البروليتاريا السياسي. لم يتم تجاوز التضادات الاجتماعية سياسيا، بل جرى خنقها إداريا. وهي تتراكم تحت المكبس، بالمقدار ذاته الذي تختفي معه الموارد

---

9 - هذا النبي يتهم البلاشفة-اللينينيين الروس بافتقاد الجرأة الثورية. ففيما يخلط لورا بين الثورة والثورة المضادة، بين العودة إلى الديموقراطية البرجوازية والحفاظ على ديكتاتورية البروليتاريا، يعطي راكوفسكي دروسا في العمل الثوري. ويعلن هذا الجنترلمان ذاته، في طريقه، أن لينين «منظر رديء». وهذا ليس مدهشا، فلينين الذي كان يضيف على الاستنتاجات النظرية الأكثر تعقيدا أبسط التعابير لا يمكن أن يفرضها على أمي مدع يضيف على عموميات هزيلة وسطحية مظهرا سحريا.

هاكم في الأخير هذا المشروع لبطاقة زيارة: «لوسيان لورا منظر ومخطط استراتيجي احتياطي للثورة البروليتارية (...) بصدد روسيا: المهنة المعتادة - مساعد ليون بلوم». والكتابة طويلة بعض الشيء، لكنها صحيحة. ويقال أن لهذا «المنظر» انتصارا في أوساط الشبيبة. يا للشبيبة البائسة!

السياسية من أجل حلها الطبيعي. وأول هزة اجتماعية كبيرة، خارجية أو داخلية يمكن أن تؤدي بالمجتمع السوفيياتي المذرر إلى حالة حرب أهلية. والعمال الذين فقدوا رقابتهم على الدولة وعلى الاقتصاد، يمكنهم أن يلجأوا إلى إضرابات جماهيرية، كأداة دفاع ذاتي. وسوف تضطر التروستات، بدفع من العمال كما تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية، إلى أن تتخلى عن مبدأ التخطيط وتبدأ تنافس فيما بينها. وسيجد تصدع النظام صده القوي والمشوش، بالتأكيد، في القرية، وينعكس حتما على وضع الجيش. وهكذا تنهار الدولة الاشتراكية مفسحة في المجال أمام النظام الرأسمالي، أو لمزيد من الدقة، أمام الفوضى الرأسمالية.

وسوف تنقل الصحافة الستالينية تحليلنا - الذي يعادل تحذيرا- كنبوءة مضادة للثورة أو حتى كتعبير عن «رغبة» لدى «التروتسكيين». وحيال زمرة الخدم من صحفيي الجهاز، ليس لدينا منذ زمن بعيد غير مشاعر الاحتقار الهادىء. اننا نعتبر الوضع خطير لكن غير يائس أبدا. في كل حال، من الجبن الخانع والخيانة المباشرة أن يعلن أحد الناس أن الموقف الثوري الفسيح محكوم عليه بالفشل - قبل القتال ومن دون قتال.

### هل بالإمكان إزالة البيروقراطية بـ«صورة سلمية»؟

إذا كان صحيحا أن البيروقراطية تركز بين يديها كل السلطة وكل مداخلها - وهذا صحيح-، ينطرح اذالك سؤال ليس قليل الأهمية: كيف التوصل إلى إعادة تنظيم الدولة السوفيياتية؟ وهل بالإمكان إنجاز هذه المهمة بوسائل سلمية؟

فلنوضح قبل كل شيء، بما يشبه البديهية التي لا تتزعزع، أن الحزب الثوري هو وحده الذي يستطيع أن ينجز هذه المهمة. وخلق حزب ثوري في الاتحاد السوفيياتي، انطلاقا من العناصر السلمية في الحزب القديم ومن الشبيبة، هو المهمة التاريخية الأساسية. وسنقول بعد قليل ما هي الشروط لانجاز هذه المهمة. لكن فلنفترض أن هذا الحزب أصبح الآن موجودا، فما هي طريقه نحو الاستيلاء على السلطة؟ لقد كان ستالين يقول في عام 1927 بصدد المعارضة اليسارية: «أن التجمع الحاكم حاليا لا يمكن أن تتم إزاحته إلا عن طريق الحرب الأهلية». وقد كان ذلك تحديا -بونابرتيا بروحه- لكنه ليس موجها إلى المعارضة اليسارية بل إلى الحزب. وبتركيز البيروقراطية كل العلات في أيديها، أعلنت جهارا أنها لن تسمح للبروليتاريا برفع رأسها. وقد أعطى مسار الأحداث اللاحق وزنا عظيما لهذا التحدي. فبعد تجربة السنوات الأخيرة، سيكون صبيانيا أن نفكر بإمكانية تصفية البيروقراطية الستالينين بواسطة مؤتمر الحزب أو السوفيياتات، لقد كان المؤتمر الثاني عشر (في بداية عام 1923) آخر مؤتمر، في الواقع، من مؤتمرات الحزب البلشفي. أما المؤتمرات اللاحقة فكانت استعراضية بيروقراطية. وحتى هذا النوع من المؤتمرات جرى إلغاؤه الآن. لذا لا يبقى من أجل إزاحة

الزمرة الحاكمة طرق عادية، «دستورية»، وإجبار البيروقراطية على إعادة السلطة إلى أيدي الطليعة البروليتارية أمر مستحيل بدون اللجوء إلى استخدام القوة.

وسوف تصيح زمرة الخدم حالا: إن «التروتسكيين»، مثلهم مثل كاوتسكي، ينادون بالانتفاضة المسلحة ضد ديكتاتورية البروليتاريا. فلنتجاوز ذلك. فبالنسبة للحزب البروليتاري الجديد، لا يمكن أن تنطرح مسألة الاستيلاء على السلطة بصورة عملية إلا حين يجمع حوله أغلبية الطبقة العاملة. وعلى طريق تبديل جذري من هذا النوع في موازين القوى، سوف تظهر البيروقراطية أكثر عزلة على الدوام وأكثر انقسامًا. إن الجذور الاجتماعية للبيروقراطية موجودة، كما نعلم، في البروليتاريا بالذات: إذا لم تكن في دعمها النشيط، ففي «تسامحها» على الأقل. ومع دخول البروليتاريا معترك النشاط، سوف يبقى الجهاز الستاليني معلقًا في الهواء. فإذا حاول، رغم كل شيء، أن يقاوم، فسيكون عليه أن يمارس في وجه البروليتاريا تدابير بوليسية، لا تدابير حرب أهلية. فالأمر لا يتعلق في كل حال بانتفاضة ضد ديكتاتورية البروليتاريا بل باستئصال الدملة المؤدية التي تنمو فوقها.

لا يمكن للحرب الأهلية الحقيقية أن تندلع بين البيروقراطية الستالينية والبروليتاريا التي تدعمها، بل بين البروليتاريا والقوى الفاعلة ضمن الثورة المضادة. وليس واردا دور مستقل تضطلع به البيروقراطية في حالة صراع يتواجه فيه المعسكران الجماهيريان. إن جنباؤها المتعارضة سوف تتوزع على مختلف جهات المتراس، ونهاية الصراع هي التي ستحدد بالطبع مصير التطور اللاحق. في كل حال لا يمكن تصور انتصار المعسكر الثوري إلا بقيادة حزب ثوري يرتفع إلى سدة السلطة عن طريق الانتصار على الثورة المضادة.

### الحزب الجديد في الاتحاد السوفياتي

ما هو الأكثر قربا؟ خطر انهيار السلطة السوفياتية التي تتآكلها البيروقراطية أم ساعة تجمع البروليتاريا حول الحزب الجديد القادر على إنقاذ إرث أكتوبر؟ ما من جواب مسبق على سؤال من هذا النوع، والصراع هو الذي سيحسم الموضوع. وسوف يتحدد ميزان القوى عبر امتحان تاريخي عظيم يمكن أن يكون الحرب أيضا. وواضح في كل حال أنه يستحيل الحفاظ طويلا على السلطة السوفياتية بواسطة القوى الداخلية وحدها، ضمن حالة التفتت اللاحقة للحركة البروليتارية العالمية وحالة السيطرة الفاشية المتوسعة. إن الشرط الأساسي الوحيد الذي يسمح بإصلاح جذري للدولة السوفياتية يتمثل بتطور الثورة العالمية الظافر.

إن الحركة الثورية في الغرب يمكن أن تنبعث حتى من دون حزب، لكنها لا تستطيع الظفر إلا بقيادة حزب. وعلى امتداد كل حقبة الثورة الاجتماعية، أي على امتداد عشرات السنين، يبقى الحزب

الأممي الثوري أداة التقدم التاريخي الرئيسية. وأوبانز الذي يصيح بأن «الأشكال القديمة» قد بطلت، وأن ثمة حاجة لشيء «جديد» -ماذا بالضبط؟- إنما يبرهن فقط على التشوش.. بأشكال قديمة. إن العمل النقابي ضمن شروط الرأسمالية «المخططة»، والنضال ضد الفاشية والحرب المهددتين دون شك، يدفعان إلى المقدمة بهذه الطريقة أو تلك، هذا النموذج الجديد لتنظيم المعركة أو ذلك. إلا أنه يجب عدم الانسياق مع النزق، كما فعل البراندليرون مع النقابات غير الشرعية، بل ملاحظة مسيرة النضال الفعالية بانتباه، والامسك بمبادرة العمال بالذات وتوسيعها وتعميمها. لكن من أجل إنجاز هذا العمل بالضبط، هنالك حاجة إلى حزب قبل كل شيء، أي إلى نواة مرتبطة سياسيا من الطليعة البروليتارية. إن موقف أوربانز موقف ذاتي: فهو استاء من الحزب حين نجح في إغراق «حزبه» الخاص به.

ويعلن بعض المجددين: لقد قلنا «منذ زمن بعيد» بضرورة أحزاب جديدة، وحتى التروتسكيون يعترفون بذلك الآن، وسوف يفهمون كذلك، بين يوم وآخر، إن الاتحاد السوفياتي ليس دولة عمالية. إن هؤلاء الناس يتوصلون إلى اكتشافات فلكية بدل تفحص السيرورة التاريخية الفعلية. ولقد كانت بدعة غورتر و«الحزب الشيوعي العمالي» يعتبران منذ عام 1921 أن الأممية الشيوعية قد انتهت. ومنذ ذلك الحين، سمعنا بعدد واسع من التصريحات المشابهة (لوريو، كورش، سوفارين، الخ). بيد أنه لم ينجم أي شيء عن تلك «التشخيصات»، لأنها كانت تعكس حصرا زوال الأوهام الذاتي لدى حلقات وأفراد، لا المتطلبات الموضوعية للسيرورة التاريخية<sup>10</sup>. وهذا هو السبب في أن المجددين الصياحين يبقون الآن بالذات على الحياد.

إن مسيرة الأحداث لا تتبع جواز طريق معطى مقدما. والجماهير -لا المتوحدون- رأَت أن الأممية الشيوعية سببت هلاكها عن طريق اتفاقيات استسلام حيال الفاشية. ألا أن الدولة السوفياتية ما تزال موجودة بعد انهيارها. وإن كانت سلطتها الثورية قد ضعفت ضعفا شديدا. وعلينا أن نواجه الوقائع كما يقدمها لنا التطور الفعلي، وألا نستسلم للنزوات، أو لمط الشفتين، كما تفعل سيمون فايل، وألا نستاء من التاريخ وندير له ظهرنا.

ومن أجل بناء أحزاب جديدة وأممية جديدة، ينبغي أن يكون لدينا بما يخص نواقص الجردة، النظرية الخاصة بالبلاشفة-اللينينين وثوراتها. إلا أن عملهم على امتداد عشر سنوات هيا البواكير

---

10 - ما سبق ذكره، لا يمكن أن يتعلق، من حيث جوهره بالذات، بالتنظيمات التي انفصلت منذ زمن قصير نسبيا عن الاشتراكية-الديموقراطية، أو كان لها نموذجها الخاص من التطور (مثل الحزب الاشتراكي الثوري الهولندي)، والتي رفضت طبعا أن تربط مصيرها بمصير الأممية الشيوعية في فترة انحطاطها. إن أفضل هذه المنظمات تضع نفسها الآن تحت راية الأممية الجديدة. وسوف تفعل المنظمات الأخرى الشيء ذاته في الغد.

النظرية والاستراتيجية الأساسية لبناء الأممية الجديدة. وسوف تطور هذه البواكير ونحيلها إلى واقع ملموس، على أساس ممارسة النضال، ضامين جهودنا إلى جهود الحلفاء الجدد.

## الأممية الرابعة والاتحاد السوفياتي

إن نواة الحزب الجديد في الاتحاد السوفياتي - في الواقع الحزب البلشفي المعاد تكوينه ضمن شروط جديدة - تتشكل من نواة تجمع البلاشفة-اللينينيين. وحتى الصحافة السوفياتية الرسمية تشهد في الأشهر الأخيرة بأن أنصارنا يمارسون عملهم بشجاعة ونجاح. إلا أن نسج الأوهام أمر في غير موضعه: فحزب الأممية الثورية لن يتمكن من تحرير العمال من تأثير البيروقراطية القومية المفسد إلا في حال ظهور الطليعة البروليتارية العالمية مجددا على الحلبة كقوة قتال.

لقد لعب حزب البلاشفة منذ بداية الحرب الإمبريالية - وبمعنى أوسع، منذ ثورة أكتوبر - دورا قياديا في النضال الثوري العالمي. أما الآن فقد تمت خسارة هذا الموقع كليا، والأمر لا يتعلق فقط بالكاريكاتور الرسمي للحزب. إن الشروط الصعبة للغاية، التي يعمل ضمنها البلاشفة-اللينينيون الروس، تستبعد احتمال قيامهم بدور قيادي على المستوى الأممي. أكثر من ذلك: إن تجمع «المعارضة اليسارية» لن يستطيع التحول إلى حزب جديد إلا كنتيجة لنكون الأممية الجديدة الظافرة ونموها. ونقطة الثقل الثورية انتقلت نهائيا إلى الغرب، حيث الامكانيات المباشرة لبناء أحزاب جديدة أعظم بما لا يقاس.

وتحت تأثير التجربة المأساوية التي شهدتها عشرات السنين الأخيرة تراكم على صعيد بروليتاريا كل البلدان عدد كبير من الثوريين الذين يتطلعون إلى كلام واضح وراية لا شائبة فيها. إن تشنجات ا.ش. قد دفعت في الحقيقة بشرائح جديدة من العمال في كل مكان تقريبا إلى جانب الاشتراكية-الديموقراطية. إلا أن هذا الدفع من الجماهير الهائجة يصبح بالضبط أكبر خطر على الإصلاحية: فهو يتقصف من كل الجوانب ويتفكك إلى تكتلات ينبثق منها دائما جناح ثوري. وهذه هي التباشير السياسية المباشرة لخلق الأممية الجديدة. وقد تم وضع حجر الأساس، المتمثل بالاعلان المبدئي للمنظمات الأربع.

إن شرط نجاحات لاحقة يكمن في تقدير صحيح للوضع العالمي، بما فيه طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقي. وسوف تخضع الأممية الجديدة لامتحان على هذا الخط منذ الأيام الأولى لإعلانها. وهي، قبل أن تتمكن من إصلاح الاتحاد السوفياتي، عليها أن تأخذ على مسؤوليتها الدفاع عنه.

إن كل اتجاه سياسي يحيد عن الاتحاد السوفياتي، بذريعة طابعه «غير البروليتاري»، فاقتدا كل أمل، يخاطر بأن يتحول إلى أداة سلبية في يد الإمبريالية. ونحن نرى أنه ليس مستبعدا بالطبع الاحتمال المأساوي بأن تسقط أول دولة عمالية، أضعفتها البيروقراطية، تحت ضربات الأعداء الداخليين والخارجيين مجتمعة. لكن حتى مع تحقق هذا الاحتمال الأسوأ، ستكون من الأهمية بمكان بالنسبة لمسيرة النضال الثوري اللاحق مسألة معرفة أين هم المسؤولون عن هذه الكارثة. وبالطبع، فلا تقع أدنى مسؤولية على الثوريين الأميين، هؤلاء الذين ينبغي أن يبقوا في ساعة الخطر المميت على المتراس الأخير.

إن تصدع التوازن البيروقراطي، اليوم، في الاتحاد السوفياتي، سوف يتحول بصورة شبه أكيدة لمصلحة القوى المضادة للثورة. لكن مع وجود أممية ثورية حقا، سوف تفتح أزمة النظام الستاليني المحتمومة إمكانية تجديد الاتحاد السوفياتي.

إن سياسة الكريملين الخارجية توجه في كل يوم ضربات جديدة للبروليتاريا العالمية. فالموظفون الديبلوماسيون المتطوعون عن الجماهير، والخاضعون لقيادة ستالين، يدوسون بالأقدام المشاعر الثورية الأكثر بساطة التي يحملها عمال كل البلدان، وذلك على حساب الاتحاد السوفياتي بالذات قبل كل شيء. غير أنه ليس في ذلك شيء غير متوقع، فسياسة البيروقراطية، على المستوى الخارجي، تكمل السياسة الداخلية. ونحن نقاتل هذه وتلك، لكننا نقاتلها من زاوية الدفاع عن الدولة العمالية.

ويواصل موظفوا الأممية الشيوعية ش. المتفككة في مختلف البلدان التعهد بالإخلاص للاتحاد السوفياتي. ومن حماقة التي لا تغتفر أن نبنى أي شيء على هذه التعهدات. ف«الدفاع» الصاخب عن الاتحاد السوفياتي لا يشكل بالنسبة لغالبية هؤلاء الناس قناعة، بل مهنة! فهم لا يقاتلون من أجل ديكتاتورية البروليتاريا، بل يمسحون وسخات البيروقراطية الستالينية (أنظر مثلا جريدة لومانيتيه). إن الأممية الثالثة «المبرسة» ستعجز عن أن تقدم للاتحاد السوفياتي دعما أكبر من المواجهة التي برهنت عنها حيال هتلر. لكن الأمر يختلف تماما بما يخص الأميين الثوريين، إذ في حين طاردتهم البيروقراطية بطريقة مخزية طوال سنوات عشر، نجدهم لا ينفكون يدعون العمال للدفاع عن الاتحاد السوفياتي.

ويوم تظهر الأممية الجديدة للعمال الروس، بالأعمال لا بالكلمات، إنها هي وحدها التي تدافع عن الدولة العمالية، سوف تتغير حالة البلاشفة اللينينيين داخل الاتحاد السوفياتي في مدى أربعة وعشرين ساعة. وسوف تقترح الأممية الجديدة على البيروقراطية الستالينية إنشاء الجبهة

\* - Barbussianise نسبة إلى باربوي.

الموحدة ضد الأعداء المشتركين. وإذا كانت أمميتنا تمثل قوة في ذاتها، فلن تستطيع البيروقراطية أن ترفض الجبهة الموحدة في لحظة الخطر. فما الذي يبقى حينذاك من الأكاذيب والافتراءات المراكمة طوال سنوات عديدات؟

إن الجبهة المتحدة مع البيروقراطية الستالينية لا تعني، حتى في حالة الحرب، «الوحدة المقدسة»، على مثال الأحزاب البورجوازية والاشتراكية-الديموقراطية التي أوقفت ابان المعمعة الامبريالية كل نقد متبادل من أجل خداع الشعب بشكل أفضل. كلا، سوف نحافظ، حتى في حالة الحرب، بتصلبنا النقدي تجاه الوسطية البيروقراطية التي لن نستطيع الا أن تكشف عجزها عن خوض حرب ثورية حقيقية.

إن مشكلة الثورة العالمية، كما مشكلة الاتحاد السوفياتي، انما تتلخص بعبارة مختصرة واحدة: **الأممية الرابعة!**

أول أكتوبر 1933

# برنامج الأمم المتحدة الرابعة

## من أجل الثورة السياسية

(1) إن تطور الثورتين البولونية والمجرية، والنضج السريع للظروف الموضوعية والذاتية للثورة السياسية في الاتحاد السوفياتي بالذات، وظهور تيارات معارضة في الأحزاب الستالينية و«الديموقراطيات الشعبية» الأخرى، إلى جانب مجمل النقاش العالمي الذي أثارته الأزمة الحالية للديكتاتوريات البيروقراطية، كل هذا يفرض على الأمم المتحدة الرابعة صياغة برنامج لهذه الثورة أكثر تفصيلا ودقة. وليس المقصود برنامج مطالب مباشرة أو انتقالية، قد تؤدي إلى أول تحركات جماهيرية ضد الديكتاتوريات البيروقراطية. فمثل هذه المطالب، التي تنخرط عامة في خط المطالب التي يضمها البرنامج الانتقالي بخصوص الاتحاد السوفياتي، يجب أن يبلورها الماركسيون الثوريون في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان «الديموقراطيات الشعبية» انطلاقا من الظروف الملموسة في هذه البلدان. إن البرنامج المطروح أدناه بالخطوط العامة هو البرنامج الذي يقدمه الماركسيون الثوريون للجماهير الواعية والناشطة سياسيا، عشية اندلاع الثورة السياسية وخلالها وغذاتها. إنه البرنامج المعد لبناء الديموقراطية السوفياتية في الدولة وفي الاقتصاد، وهي المسألة الأساسية في الثورة السياسية، المسألة التي شكلت محور النقاش بين العمال المتقدمين، كما أثبتته المثلان البولندي والمجري.

(2) إن برنامجا كهذا لم يعد بإمكانه أن يكتفي بالارتكاز على تعميم تجربة الدولة العمالية الديموقراطية في السنوات الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر. عليه أن يركز في الوقت نفسه على التجارب المتعددة التي راكمتها الحركة العمالية منذ ذلك الوقت: تجربة انحطاط الدولة البيروقراطية السوفياتية، تجربة انحطاط الأمم المتحدة الثالثة والأحزاب الشيوعية، تجربة الثورة الإسبانية، تجارب الثورات اليوغوسلافية والصينية والبولندية والمجرية، بإيجابياتها وسلبياتها، تجربة البلدان المسماة بـ«الديموقراطيات الشعبية» والمطالب التي رفعتها الطليعة البروليتارية والشعبية الثورية في نضالها المكشوف ضد الديكتاتوريات البيروقراطية من أجل تثبيت سلطة سوفياتية حقيقية (وخاصة يومي 16 و17 يونيو 1953 في برلين الشرقية وفي جمهورية ألمانيا الديموقراطية عموما، وأواخر ماي 1953 في تشيكوسلوفاكيا، والعصيان في فوركوتا ومعسكرات العمل الإجباري الأخرى في الاتحاد السوفياتي ابتداء من النصف الثاني لعام 1953، وإضراب يونيو 1956 في بوزنان (بولندا، الخ).

3. يجب إعادة النظر بتنظيم الدولة العمالية على ضوء النظرية اللينينية التقليدية في هذا الصدد، نظرية الديمقراطية السوفياتية بوصفها توسعا لا تضيقا للحقوق والحريات الديمقراطية التي يمكن لمجمل الجماهير الكادحة أن تحوزها بالنسبة للحريات التي تتمتع بها حتى في الدول البورجوازية الأكثر ديموقراطية. إن ديكتاتورية البروليتاريا والديموقراطية السوفياتية تترادفان، بمعنى أن منح حريات سياسية لا محدودة للجماهير الكادحة يمكن أن يرافقه تضيق -أو حتى رفض منح- حريات سياسية لكل ممثلي الطبقات المعادية، أي لجميع الذين يعملون للإطاحة بالدولة العمالية المبنية على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى.

إن الممارسة الحقيقية للسلطة من قبل سوفياتات، أي من قبل مجالس منتخبة على أساس الاختيار الحر للشغيلة البدويين والمذهبيين في المدن والأرياف، وهي أجهزة تشريعية وتنفيذية في الوقت نفسه وتمثل لهذه الممارسة غير ممكنة عمليا إلا إذا توفرت الضمانات التالية:

أ- حرية التنظيم لجميع الأحزاب التي تلتزم بإطار الشرعية السوفياتية، بإطار دستور الدولة العمالية.

ب- حرية الصحافة والاجتماع الفعلية، أي حق كل اتجاه مدعوم بعدد من الشغيلة اليدويين والذهنيين يتجاوز حدا أدنى معترفا به قانونيا، أو بقرار من السوفياتات، حقه في أن توضع تحت تصرفه أماكن للاجتماع ومدة إذاعة في محطات الراديو والتلفزيون وورق جرائد وأجهزة طباعة، وفقا للإمكانيات المتوفرة.

ج- انتخاب أعضاء الأجهزة التشريعية المركزية والموظفين الرئيسيين المركزيين والريفيين والمحليين، وإعادة انتخابهم دوريا بالاقتراع السري ومع تعدد المرشحين أو اللوائح، التي تمثل الأحزاب السوفياتية المختلفة، وإمكانية عزل المنتخبين من مراكزهم حسب إرادة ناخبهم.

د- وضع حد أعلى لأجر أي موظف في الإدارة، وبالأخص في إدارة الدولة، هو أجر عامل متخصص.

هـ- انتخاب القضاة وإعادة انتخابهم دوريا بالاقتراع السري، مما يضمن استقلالهم التام تجاه أجهزة الدولة الادارية. قضاء بحضور المتقاضين مع تأمين الحق في الدفاع في كل حالة من الحالات، وعلى أساس القانون المكتوب.

و- حل جميع أجهزة الأمن الداخلي السرية الدائمة. يجب إبدالها بفرق ميليشيا عمالية علنية، تعمل عند الحاجة بمساعدة أجهزة معاينة خاضعة باستمرار للمراقبة العلنية من قبل السوفياتات.

ز- تسليح العمال الشامل وإقامة مستودعات للأسلحة الأوتوماتيكية في المنشآت وفي الأحياء العمالية.

إن الأممية الرابعة تنطلق من المبدأ القائل أنه إذا كان العنف ضروريا في العلاقات بين البروليتاريا والعدو الطبقي، فإنه يجب اقصاؤه في العلاقات التي تتواجه بموجبها ضمن الطبقة العاملة الاتجاهات المختلفة للحركة العمالية، والعلاقات التي تتواجه بموجبها داخل الحزب الثوري تيارات أو اتجاهات أو تكتلات مختلفة. تعني ديكتاتورية البروليتاريا استعمال العنف ضد العدو الطبقي، تبعا لمقاومته. وتعني الديمقراطية السوفياتية رفض استعمال العنف داخل الحركة العمالية، ولجوء الحزب الثوري، في علاقاته مع طبقاته ومع شرائح المجتمع الكادحة الأخرى، إلى الاقناع والتجربة فقط.

وبما أن الحدود بين الطبقة المعادية والطبقات الكادحة ليست في الواقع مرسومة بوضوح، وبما أن ظروف موضوعية عديدة يمكنها أن تجعل العدو الطبقي يستند إلى أكثر التيارات محافظة ضمن هذه الطبقات الكادحة، فإن الطليعة الثورية قد تقف أحيانا أمام اختيار مؤلم: فأمّا أن تقبل بأن ينشأ وضع خطر بالنسبة للدولة العمالية، أو أن تستعمل لابعاد هذا الخطر أساليب تنسف بصورة خطيرة ثقة الشغيلة بالطليعة وبدولتهم. إن الأممية الرابعة تعلن، على أساس التجربة الماضية، دون أن تدعي تقديم حقائق مطلقة أو جامدة، أنه من الواضح كليا أن دولة عمالية تواجه على الدوام خطرين ما دام الانتصار العالمي للاشتراكية لم يتأمن بعد: خطر عودة الثورة المضادة الرأسمالية وخطر تثبيت الانحطاط البيروقراطي. وكلما كانت الدولة ضعيفة، وكان الضغط المعادي قويا وكانت ثقة الدولة ضعيفة، وكان الضغط المعادي قويا وكانت ثقة الأغلبية العظمى من الشغيلة ومبادرتهم السياسية مفقودة، كلما أدى كل إجراء قسري موجه ضد أقسام من الطبقة العاملة إلى نسف ثقتها بالدولة وفسح المجال أمام الانحطاط البيروقراطي. لهذا فإنه من واجب الحزب الثوري أن يخضع لحكم السوفياتيات الديمقراطية، حتى عندما ترتكب هذه الأخيرة أخطاء خطيرة ستسمح التجربة لجمهور الشغيلة بأن يكتشفها ويصلحها عاجلا أو آجلا. وإنما بهذا المفهوم فقط يكتسب شعار: «كل السلطة للسوفيات»، كأساس لتنظيم الدولة العمالية، كل معناه.

إن الأممية الرابعة، مع تطويرها برنامج الثورة السياسية لاعادة الديمقراطية العمالية في الدولة العمالية، ما زال تؤكد بكل شدة مبدأ الدفاع عن كل الدول العمالية ضد الإمبريالية. وهي ستحارب كل جهود هذه الأخيرة لاستغلال الثورة السياسية لمصالحها الخاصة المضادة للثورة. وهذه الجهود ستزداد بقدر ما ستتقدم الثورة السياسية. إن هذا يزيد بالمقدار نفسه من إلحاح مهمتنا في التفسير الدائم لموقفنا التقليدي من المسألة للجماهير والكوادر الشيوعية.

4. لقد أثبت الانحطاط البيروقراطي للاتحاد السوفياتي أن جذور قوة الجهاز البيروقراطي تكمن في حيازته الاعتبارية إلى هذا الحد أو ذلك جهاز الانتاج الذي تملكه الدولة. ولهذا السبب فإن العلاقات بين جهاز الدولة، ذلك الجهاز الذي يدير الاقتصاد، والحزب الثوري هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتأمين ازدهار الديموقراطية الاشتراكية السوفياتية. ويجب أن تتحدد هذه العلاقات حسب المبادئ التالية:

أ- التمييز الأساسي بين الدولة العمالية والحزب الثوري، وعدم جواز اندماج احدهما بالآخر أو خضوعه. وهذا يعني على الأخص أنه لا يحق، في أي ظرف كان، لأي جهاز من أجهزة الدولة - وبالأولى جهاز للامن- التدخل في نقاشات أو صراعات بين اتجاهات داخلية في الحزب. ويعني ذلك أيضا أن أي جهاز من أجهزة الدولة منتخب من قبل الجماهير (أو السوفياتات) لا يمكن تعديل تركيبه بناء على قرار من الحزب.

ب- انتخاب قادة الحزب والاشراف عليهم ديموقراطيا من قبل اعضاء الحزب، بالالتزام الصارم بكل قواعد عمل المركزية الديموقراطية: مؤتمرات وكونفرانسات في غضون حقبات زمنية ثابتة، انتخاب القادة على الصعيد المحلي وصعيد المنطقة والصعيد القومي بالاقتراع السري، حرية تنظيم اتجاهات تذهب حتى الحق في إصدار نشرات داخلية لكل اتجاه، الاعلام والنقاش في القاعدة إلى أكمل حد ممكن قبل أن تبت أجهزة مركزية بخلافات هامة، عدم اتخاذ عقوبات ضد اعضاء دون موافقة الأجهزة القاعدية التي هم أعضاء فيها، الخ.

ج- الإشراف الديموقراطي على جهاز الدولة وعلى جهاز الاقتصاد من قبل جمهور الشعب الكادح، المنظم في سوفياتات محلية (بالنسبة لجهاز الدولة) وفي مجالس المصانع (بالنسبة لجهاز الاقتصاد). انتخاب الأعضاء الرئيسيين في هذين الجهازين وعزلهم من قبل المؤسسات المذكورة. الاشتراك النشط لمختلف الاتجاهات السياسية الموجودة في اختيار قيادات وبرامج عمل متعارضة.

د- عدم وجود امتيازات مادية مرتبطة بممارسة وظائف قيادية، على أن لا تقبل استثناءات إلا بالنسبة لتقنيين غير أعضاء في الحزب، يخضعون في هذه الحالة لرقابة صارمة من قبل المؤسسات السوفياتية القاعدية.

هـ- مبدأ تأمين الحد الأقصى من الإعلام والعلنية، حول كل المسائل المتنازع فيها ضمن الحزب وضمن مؤسسات الدولة وضمن المؤسسات التي تدير الاقتصاد. إن هذا هو الشرط الذي لا غنى عنه حتى يكون بمستطاع البروليتارية أن تدير الدولة فعليا وأن تكسب بأسرع ما يمكن الخبرة اللازمة لتقوم بهذه الإدارة بأكثر فعالية ممكنة.

5. يشكل تنظيم الاقتصاد المشترك، في الفترة الانتقالية من الرأسمالية إلى الإشتراكية، المحرك في تطور الدولة العمالية نحو توسيع الديمقراطية الإشتراكية حتى يصل الوقت الذي تضمحل فيه الديمقراطية نفسها بوصفها آخر شكل للدولة، أو تطورها نحو تشويهاات البيروقراطية للدولة، وظهور فروقات اجتماعية جديدة يمكن أن تفضي إلى انحطاط بيروقراطي هائل.

إننا نعلم، بوصفنا ماركسيين، إن الانحطاط البيروقراطي للدولة لا يمكنه أن يكون إلا مرحلة انتقالية في تاريخ النضال في سبيل الإشتراكية العالمية، وهي مرحلة جعلها ممكنة نقص الأسس المادية التي تحوزها دولة عمالية أو مجموعة من الدول العمالية، وانعزالها. إلا أن الماركسيين، باعترافهم بهذا السبب الأخير للانحطاط، لا يسلمون اطلاقا بوجود حتمية ميكانيكية وأتوماتيكية، أي حتمية حدوث انحطاط يصل إلى الحد الأقصى، كما في النموذج السوفياتي. إنهم يعترفون فقط بأنه كلما كان الأساس المادي للدولة العمالية فقيرا، كلما كان خطر حدوث تشويهاات بيروقراطية للدولة أكبر. ولكنهم بالاستناد إلى التجربة السوفياتية الأليمة التي كلفت البروليتاريا السوفياتية والعالمية مذابح وهزائم وتضحيات كان يمكن تجنبها، يدركون الضرورة المطلقة بالنسبة للطليعة الثورية، أي للعامل الذاتي، ضرورة التصدي قدر الإمكان لتأثير القوى الموضوعية العفوية التي ولدتها الحاجة وضغط الوسط المعادي والنقص في الثقافة والاختصاص، الخ.

ومن الأساسي أن يحدد في هذا الصدد تقسيم للوظائف والسلطات الاقتصادية يحد إلى أقصى درجة من امكانيات الاعتباط البيروقراطي، ويخلق في الوقت نفسه أفضل الضمانات لنمو متناسق قدر الامكان للقوى المنتجة. ويجب أن يتم هذا التقسيم للسلطات بالخطوط العريضة حسب الخطة التالية:

أ- قرارات مركزية (تتخذ في مؤتمر قومي للسوفياتيات أو للمجالس العمالية)، بعد النقاش الديمقراطي لخطط متعارضة، فيما يخص الخطوط العريضة لتوزيع الدخل القومي (سياسة التوظيف، معدل النمو، سياسة الأسعار والأجور). إن الأممية الرابعة ترفض الخرافة الفوضوية-النقابية القائلة بالاستقلال الذاتي التام للمنشآت بوصفها خرافة معادية للديموقراطية وللشيوعية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى صراع تنافسي في السوق، حر أو خاضع للاحتكار إلى هذا الحد أو ذاك يتم بين تلك المنشآت، مع كل المظالم التي يجرها ذلك (امتلاك العمال في المصانع الاحداث لقسم من المنتجات التي انتجها عمال المنشآت الأكثر تأخرا، الخ.) وخطر تفكك الاقتصاد المخطط.

ب- تسيير المنشآت من قبل المجالس العمالية في إطار الخطة العامة التي يعدها الممثلون المنتخبون لمجمل البروليتاريا. وهذه المجالس يجب أن تراقب تنفيذ الخطة، وعند اللزوم أن تعدلها

خلال السير، وعليها أن تدافع، في وجه متطلبات غير عادية من قبل الجهاز الاقتصادي المركزي، عن المصالح الخاصة للمنتجين (ضوابط العمل والأجور في تطبيقها الملموس، التسريح والتشغيل، تنظيم العمل، الخ). وعليها أن تنتخب المدير وأن تشكل في الوقت نفسه مدرسة التسيير الكبيرة، التي سيتدرب فيها عدد متزايد من الشغيلة، كل بدوره، على ممارسة وظائف إدارة المنشآت.

ج- دور الرقابة الذي تلعبه النقابات التي عليها أن تدافع بالأخص، أمام المجالس العمالية - الممثلة قبل أي شيء لوجهة نظر الإنتاج- وهيئات التخطيط المركزية، عن مصالح العمال بوصفهم مستهلكين ومواطنين لهم متطلبات ثقافية محددة. وعليها أن تناقش الضوابط العامة للعمل ولأجور وتطبيقها في فروع الصناعة وفي المصانع في إطار عقود جماعية تعقد في غضون مهل زمنية ثابتة، وعليها أن تسهر على الضمان الاجتماعي للشغيلة بجميع أشكاله دون أن تقوم بدور إداري وهو دور يقع على عاتق الدولة، أي على عاتق المؤسسات المحلية للإدارة الذاتية)، وعليها أن تسعى جاهدة لتخفيض وقت العمل، وزيادة إمكانيات الإجازة مدفوعة الأجر وإمكانيات مشاركة الشغيلة في الحياة الثقافية بكل جوانبها، الخ. ويجب أن تقوم، مثل الحزب، على قاعدة الانتساب الطوعي المطبقة بصرامة، بعكس المجالس العمالية والسوفيئات، حيث كل أجير في المنشأة أو المحلة يملك أليا الحق في التصويت.

والضمان الفعلي لحق الإضراب هو في الوقت نفسه ضمانه للطابع الفعلي، لا الشكلي البحث، لهذا التقسيم للسلطات الاقتصادية.

إن الأهمية الرابعة، مع تأكيدها على أهمية هذا التقسيم للسلطات الاقتصادية، تؤكد في الوقت نفسه أن أية بنية تنظيمية مهما بلغت درجة كمالها ومثاليته، تبقى شكلا فارغا من المضمون طالما لم تزدهر الديمقراطية العمالية السياسية والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية من قبل عدد متزايد من البروليتاريين. إن تحديد النسب الكبرى لتوزيع الدخل القومي يمثل في اقتصاد مخطط الفرار الرئيسي الذي يحدد لكل هيئات التسيير الذاتي إطارا جامدا إلى هذا الحد أو ذاك لا يمكنها أن تفلت منه دون أن تخل بالتخطيط بمجمله. وما دامت لم تشارك في هذا القرار أكثرية من البروليتاريين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة (بواسطة ممثليها المنتخبين بحرية)، ولم تحدد بنفسها، مع معرفتها للوقائع، حدود التضحيات التي تقبل بها من أجل نمو القوى المنتجة، لا يمكن الكلام فعلا على ديموقراطية سوفياتية حقيقية، مزدهرة. وما دام لا يحق لتيارات عمالية مختلفة أن تقدم خططا عامة أو جزئية بديلة ليختار الشغيلة بينها، فإن هذه المشاركة تبقى وهمية أكثر منها حقيقية.

6. إن الاشتراكية هي شكل التنظيم الاجتماعي قائم على الوفرة. وحين تستولي البروليتاريا على السلطة في أي بلد كان، بما فيها أكثر البلدان تقدما، لا تكفي القوى المنتجة الموجودة لتأمين وفرة كهذه لكل مواطني هذا البلد، فكيف لكل مواطني المعمور. فالعصر الانتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية هو في كل الأحوال حقبة لا تستطيع البروليتاريا فيها الاكتفاء بتوزيع جديد وأكثر عدالة للثروات الموجودة إن عليها في مطلق الأحوال أن تؤمن نموا هائلا للإنتاج الجاري للثروات، وبالتالي لمخزون وسائل الإنتاج الموجودة بتصرف المجتمع، حتى تصل إلى هدفها: تنظيم مجتمع يؤمن لكل إنسان الإشباع الكامل والكلي لكل حاجاته، دون حساب هذا الإشباع تبعا للقياس الدقيق للعمل الذي قدمه الإنسان للمجتمع لقاء ذلك.

قد يفترض البعض على ضوء هذه الموضوعات أنه لا يوجد إلا فرق كمي بين مشكلات نمو الإنتاج المطروحة على دولة عمالية أو مجموعة من الدول العمالية التي ما زالت شبه مصنعة، وتلك المطروحة على دولة عمالية ظهرت في بلدان سبق للرأسمالية بالذات أن حققت فيها نموا واسعا للصناعات الحديثة. غير أن الحالة في الواقع مختلفة: توجد بين هذه البلدان فروق نوعية فيما يخص المشكلات التي يطرحها ازدهار صناعة مشتركة:

أ- من الناحية الاجتماعية، ينمو التصنيع في المجموعة الأولى من البلدان، حتى لو تأمنت له مساعدة اقتصاد اشتراكي دولي، في وسط عدائي (فأكثرية السكان مؤلفة من المنتجين الفلاحين الصغار). أما في المجموعة الثانية من البلدان، فيمكن للدولة العمالية أن تعتمد في سياستها الاقتصادية على مساندة أغلبية السكان إن لم يكن ثلثيهم.

ب- من الناحية الاقتصادية، يتوجب على التصنيع في المجموعة الأولى من البلدان أن يلبي أهدافا مركبة: في الوقت ذاته المصالح الخاصة للشغيلة ورفع مستوى معيشتهم وثقافتهم، الخ، وضرورة دفع التمايز بين الفلاحين (أي أن تُفصل منهم شريحة من الفلاحين الفقراء يمكنهم يندمجوا بحرية في اقتصاد مشترك، و شريحة من الفلاحين المتوسطين يمكن تحييدهم في النضال ضد التراكم البدائي عند الفلاحين الأغنياء). أما في المجموعة الثانية من البلدان، فيمكن توجيه ازدهار الاقتصاد بصورة أساسية نحو إشباع الحاجات المتزايدة لجمهور المنتجين، مع الإبقاء في الوقت نفسه، وطوال حقبة انتقالية طويلة، على جزء هام من الإنتاج القومي لمساعدة الدول العمالية الأقل تصنيعا.

إن الأهمية الرابعة لا تؤكد فقط المبدأ القائل بأنه من المستحيل على دولة عمالية أن تفرض على الشغيلة مجالا من التضحيات أعلى من تلك التي يقبلون بها طوعيا. إنها تؤكد أيضا أن كل محاولة تهدف إلى رفع معدل التراكم باستمرار ولمدة طويلة إلى أعلى مما يقبل به الشغيلة

بحرية، تنعكس سلبيا على انتاجية العمل وعلى انضباط المنتجين الذاتي، وتخلق بذلك خسائر ونفقات اضافية ضخمة تمتص القدر الأكبر من الفوائد المرجوة من التراكم المذكور. ولا يعطي مردودا جيدا، على المدى البعيد الا تخطيط يحقق تناسبا متناسقا في نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، بين الصناعة والزراعة ونظام النقل، وبين مختلف فروع الصناعة نفسها. إن أساس نظام كهذا يجب أن يكون تقدما للإنتاج يرافقه ارتفاع لمستوى معيشة المنتجين، معادل إلى هذا الحد أو ذاك لهذا التقدم. وكلما كان بوسع المنتجين أن يقيسوا بسهولة بأنفسهم وبصورة مباشرة هذين التقدمين المتوازيين، كلما أصبحت مشاركتهم الخلاقة بالازدهار الاقتصادي أكثر وعيا وحماسا. إن متطلبات هكذا تطور متناسق لكل فروع الاقتصاد تستبعد مسبقا كل سياسة تجميع قسري للزراعة، التي تؤدي إلى ركود الإنتاج الزراعي ان لم يكن تراجعها، وإلى اختلالات خطيرة في تموين المدن بالمؤن.

ويمكن بالمقابل توفير هذه المتطلبات مع خلق تعاونيات إنتاج زراعية في جميع شرائح الفلاحين المستعدة اجتماعيا واقتصاديا للقبول بأسلوب إنتاج كهذا، شرط أن يؤمن لها فوائد مادية محددة بدقة.

ودون استبعاد الضرورة التي قد تنطرح حتى في المستقبل على دولة عمالية معزولة في قارة معينة، ضرورة الشروع بقواها الخاصة ببناء اقتصاد اشتراكي، فقد أثبتت كل التجربة التاريخية أن التقسيم الدولي للعمل والمساعدة المتبادلة بين دول عمالية مختلفة على أساس من المساواة، تمثل عاملا سهلا ودافعا لازدهار الاقتصاد، وعاملا لا غنى عنه في مطلق الأحوال للحاق بمستوى إنتاجية العمل الذي بلغته البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما ولتخطيه، وهو المقياس الوحيد للانتصار النهائي للاقتصاد المشترك على الاقتصاد الرأسمالي. ويجب رفض أي فكرة قائلة بإمكانية إتمام بناء اقتصاد اشتراكي منغلق في بلد واحد أو في مجموعة صغيرة من البلدان، بوصفها خرافة رجعية.

7. لا يمكن تصور الديمقراطية السوفياتية، وهي هدف الثورة السياسية في الدول العمالية المنحطة، وهدف الثورة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية، دون ازدهار حر للابداع الفني، وللنشاط العلمي ولكل النشاطات الثقافية للإنسان. إن هذا الازدهار يظهر على كل حال بصورة متزايدة كشرط لا غنى عنه لاستغلال تام وكامل للمخزون الهائل من القوى المبدعة التقنية والانتاجية الذي تضعه الثورة بتصرف المجتمع الجديد. ولا يعني ازدهار حر كهذا أن الحزب والطلائعة الثورية يحجمان عن التعبير عن رأيهما الخاص بالنسبة للمجادلات المتعددة التي يمكن أن تظهر في الميادين النظرية. لكنه يعني:

أ- أن الحزب الثوري يناضل بصورة نشطة للدعاية والإقناع بكل أطروحات الماركسية والمادية الديالكتيكية والتاريخية، وأنه يطالب بأن توفر أوسع الإمكانيات للأفراد ليتابعوا تدريس

كل الأطروحات، دون أن تفرض الدولة تبني هذه الأطروحات وحدها أو عرضها وحدها من قبل الملاك التعليمي أو الشببية.

ب- إن أي اتجاه علمي أو فني أو ثقافي لا يعتبر الطليعة الثورية أنه تقدمي أو أنه الأكثر تقدمية، لا يجوز أن يتعرض للقمع أو المعاقبة الإدارية، أو أن يعلق جهده الإنتاجي والإبداعي.

ج- إن الدولة لا تتبنى رسمياً، سواء من خلال تأمين منافع مادية أو من خلال توزيع للمراكز التراتبية الوظيفية، أي اتجاه في ميدان العلم أو الفنون أو الإنتاج الثقافي، وهي الميادين الأكثر نضجاً للتطبيق الكامل لمبدأ الإدارة الذاتية.

د- إن الحزب يميز بوضوح بين تحديد أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية يجب بلوغها بصورة أولوية (مثلاً أولوية حل أزمة السكن على تأمين حاجات الجمالية المدنية) وبين ضرورة الدفاع على الصعيد النظري (أي بالنسبة للتخطيط على المدى البعيد) عن مبادئ غير قابلة للتحقيق مباشرة.

كما أنه لا يمكن تصور الديموقراطية السوفياتية بدون التدمير الجذري لكل الحواجز التي ما زالت اليوم تمنع أغلبية المواطنين من التمتع بالهبات المادية والثقافية للحضارة. فيتوجب على الديموقراطية السوفياتية أن تضمن مجانية التعليم في كل المستويات، على أن لا يجوز للاصطفاء أن يتم إلاّ تبعاً للطاقت فقط، ويتوجب عليها أن تضمن لكل مواطن عناية صحية مجانية دون أي تفرقة اجتماعية. ويتوجب عليها أن تؤمن للشببية مشاركة تامة وكاملة، ومستقلة، في الحياة السياسية. ويتوجب عليها أن تحقق بصورة تامة مبدأ «أجور متساوية لأعمال متساوية»، وأن تساعد لأقصى درجة تحرر المرأة من آلاف السنين من الخضوع، وأن تفسح المجال في الوقت نفسه أمام انتقاء مهني لصالح المرأة يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الجسدية. ويتوجب عليها أن تعيد النظر في الطلاق وفي الأمومة الطوعية (التوزيع الحر للوسائل المانعة للحمل والحق في الإجهاض)، وبحقوق الأولاد، وبالإدارة الذاتية للمدارس، نحو المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، والانعدام الأقصى لوجود أي قسر مادي من قبل إنسان حيال إنسان آخر.

8. لقد اغتصبت البيروقراطية السوفياتية السلطة تحت راية «الاشتراكية في بلد واحد»، وسوف تنتصر الثورة السياسية ضد البيروقراطية تحت راية الأممية البروليتارية الحقيقية القائمة على أساس المساواة التامة بين جميع الأمم. أن البيروقراطية قد سممت العلاقات بين الدول العمالية المختلفة، والعلاقات بين القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفياتي، من جراء فضاضتها الشوفينية الروسية وآرائها المسبقة البرجوازية الصغيرة ضيقة الأفق.

إن الأهمية الرابعة تدين المفهوم الستاليني الذي يجعل من إخضاع مصالح البروليتاريا العالمية لمصالح بيروقراطية الكريملين مقياس الأهمية البروليتارية.

وهي ترفض أيضا الأطروحة الوسطية، المعادية للينينية، التي تعتبر أن شوفينية الأمة الكبرى المضطهدة لا يمكن إدانتها إلا مع قومية القوميات الصغيرة المضطهدة. إنها تميز بوضوح، مع رفعها دائما وأيضا كان راية التضامن العالمي للبروليتاريين، بين الشوفينية الروسية (وشوفينية الهان في الصين)، الرجعية دون أدنى تحفظ، وبين قومية القوميات الصغيرة التي تضطهدها البيروقراطية، والتي غالبا ما لا تكون غير تعبير مشوه عن التمرد المحق للجماهير ضد الاضطهاد القومي الذي عانت منه، والتي لا يمكن أن تبدل من الطبيعة التقدمية موضوعيا لنضال هذه الجماهير التحرري.

لذلك تدافع الأهمية الرابعة عن شعار الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المستقلة والسيدة، في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وجورجيا وليتوانيا ولتوانيا وأستونيا، مع مناداتها في الوقت نفسه بدخول كل هذه الدول العمالية، على قدم المساواة التامة، في الاتحاد أو عدة اتحادات ديموقراطية للدول العمالية.

إن دولة عمالية ديموقراطية ستربي الشغيلة والشبيبة بروح الاحترام الكامل للشخصية الثقافية لجميع الشعوب التي ستؤمن له ازدهارا غير محدد. وإنها ستحارب دون كلل كل تعبير عن الشوفينية، وعن الكره القومي أو العرقي، وعن اللاسامية، الخ. وستسعى جاهدة لتنمي في كل مناسبة اهتمام شغيلة الدولة العمالية بنضالات بروليتاريي كل بلدان العالم الأخرى وتضامنهم معها ومشاركتهم الواعية فيها. إن كل ميل إلى «الانكفاء القومي» وإلى إخضاع مصالح الثورة العالمية للدفاع عن الدولة العمالية، مهما كانت هذه الدولة هامة أو تقدمية، هو دائما إشارة أكيدة لوجود تشوه بيروقراطي.

9. تفهم الأهمية الرابعة مسألة الأهمية العالمية من المنطلق نفسه الذي تفهم منه مسألة الحزب الثوري. والأهمية التي تضم حزبا أو عدة أحزاب تمارس السلطة في دولة عمالية لا يسعها أن «تملي» السياسة على مواطني هذه الدول أو حكوماتها، أكثر مما «يملي» الحزب السياسة على العمال المنظمين في السوفياتيات. إن كل ما بوسعها هو أن تعزز قوة إقناع حججها وهيبة تلك الحجج، التي تخضعها لقرار الشعب الكادح، وذلك فقط بقدر ما أثبتت التجربة لهذه الشعوب أن الأهمية تدافع بصورة مطلقة عن المصالح الجماعية للبروليتاريا ضد هذا التشويه الخصوصي أو القومي، أو ذاك، لتلك المصالح.

إن الأهمية الثورية، المفهومة على هذا النحو، بعيدا عن أن تفقد من «حالتها» أو من «أهميتها» بفعل استلام البروليتاريا السلطة في بلد أو في عدة بلدان، تبقى أداة لا غنى عنها على الإطلاق لحلّ مهام بناء الشيوعية على الصعيد العالمي:

أ- تقوم الأممية، بمعزل عن المناورات الدبلوماسية الضرورية التي قد تضطر دولة أو عدة دول عمالية إلى القيام بها، بتنسيق نضال كل الأحزاب الثورية، بما فيها الأحزاب التي قد استلمت السلطة، في سبيل اسراع نصر ممكن للثورة العالمية.

ب- بعد انتصار الثورة، ستسعى الأممية جاهدة لتنسيق الحد الأعلى من التخطيط الدولي للاقتصاد ودفعه، مستبقة الإمكانيات العالمي لاتحاد فدرالي أو كونفدرالي لعدة دول عمالية.

ج- ستكون الأممية الأداة لتنسيق كل نشاطات الطليعة الثورية في الدول العمالية ودفعها، في إطار سيرورة الثورة الدائمة، حتى إنجاز الشيوعية العالمية، وهي مهمة تبرز أساسيتها بازدياد بقدر ما لم تزل عملية التعميم النظري في هذه الميادين مطروحة على جدول الأعمال، ولا يمكن أن تتم بصورة وافية على أساس تجاري قومية جزئية.

إن العديد من المناضلين الشيوعيين، انطلاقا من التجربة المفجعة التي مروا بها مع الكومنتيرن ثم الكومنפורم في العهد الستاليني، قد أصيبوا بالريبة تجاه فكرة أممية قائمة على المراكز الديمقراطية. إن هذه الريبة ليست مبرر على الإطلاق، والتنازل لهذا الاتجاه يعني التخلي عن عنصر أساسي في الماركسية الثورية. فالأزمة العالمية للشيوعية لم تبدأ بانحطاط الأممية الشيوعية. ولكن البيروقراطية قامت باديء ذي بدء في حزب، هو الحزب الروسي، بتحطيم الديمقراطية ليصبح بوسعها أن تحيد عن الطريق اللينيني. وكلما كانت الأممية قوية وغير خاضعة لأي نفوذ مهيمن لفرع واحد أو لعدد صغير من الفروع، كلما سهّلت النضال ضد خطر تبقرط حزب أو دولة عمالية، بنقلها نحو البلد الأكثر تعرضا لخطر هذه السيرورة كل ثقل القطاعات الأكثر سلامة في الحركة العمالية العالمية.

وينبغي، للسبب نفسه: رفض كل فكرة قائمة بتنظيم أممي «متعدد المراكز» أو قائمة بعلاقات محض «ثنائية» بين الأحزاب الشيوعية. إن هذه الصيغ الانتهازية، بعيدا عن أن تضمن تطورا سليما للحركة العمالية، لا تهدف إلا إلى حماية البيروقراطيات القومية من تأثير الثورة العالمية.

(1957)

## الفهرس

- تقديم
- في الستالينية والبيروقراطية
- حول طبيعة الاتحاد السوفياتي
- طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقية
- برنامج الأممية الرابعة من أجل الثورة السياسية